**التاريخ الشفوي للحركة العمالية**

**لقاء مع**

**فتح الله محروس**

**الأحد ٣١-٣-٢٠٠٨**

اقول الحركة العمالية وليس الحركة النقابية لأن الحركة العمالية بالمفهوم الصحيح تشمل النقابات والجمعيات والروابط وكل المنظمات العمالية الأخرى، فجميعها تندرج تحت الحركة العمالية. هناك من يقول الحركة العمالية والنقابية وهذا خطأ.

أنا اسمي فتح الله محروس احمد عامل معمار وعملت في صناعات متنوعة. من مواليد ٧ اكتوبر ١٩٣٦ من قرية الحجرات مركز ومحافظة قنا. من أسرة مثل كل أسر الصعيد تملك مساحة صغيرة من الأرض. فمساحة الأرض الزراعية في الصعيد ضيقة جدا في حين أن عدد الأسرة كبير. وكان هذا عنصرا من العناصر التي تسببت في هجرة ابناء الصعيد للعمل في الموانئ وغيرها. وكان جدي هو أول من هاجر للأسكندرية مع أولاد عمه في أوائل القرن العشرين، وجاء بعده أولاده ثم جئت أنا في سن الثالثة مع والدتي وعماتي وجدتي في عام ثمانية وثلاثين أو تسعة وثلاثين. ولم أذهب إلى قريتنا منذ الأربعينات.

**١- سنوات الطفولة الأولى- مع بداية الحرب العالمية الثانية**

كان جدي وأبي وعمي يعملون في معسكر أبو قير (للجيش الانجليزي) بالاسكندرية. وكان جدي رئيسا للعمال. توفي جدي وكنا في المعمورة وتولى والدي عمله. والصورة التي في ذهني لهذا الوقت هي الحرب العالمية الثانية، والطائرات الألمانية تضرب كل مدن الأسكندرية وبالذات المناطق القريبة من الصحراء الغربية. وكنت أرى هذه الغارات. وعندما كان إنذار الخطر يدق كنا نختبئ في خندق لصاحب البيت. وكنت أرى المدفعية المضادة للطائرات. عندما اشتدت الغارات في الحرب العالمية الثانية قرر أبي أن ينقلنا أنا وعماتي وجدتي وعمي من المعمورة البلد إلى باكوس. وانتقل معنا آخرين إلى باكوس، وكنا جميعا في أماكن قريبة من بعضنا.

وانتقل عمل والدي من معسكر أبو قير إلى معسكر العامرية وجانكليس (قرية في مركز أبو المطامير). وفي هذه الفترة كنت ألعب في الشارع، ولم أكن أتعلم.

والسبب في ذلك الجهل بأهمية التعليم، وأيضا لأننا لم نكن نشعر اننا سنستقر في هذا المكان، لأن الأصل عندنا هو القرية. فقد كانت العادة في الصعيد أن يأتي الرجل يعمل فترة ثم يعود لأهله مرة أخرى، ولكننا واصلنا بسبب ظرف استثنائي. وبالتالي تم استبعاد فكرة التعليم. ورغم ذلك ارسلتني والدتي إلى كتاب الشيخ إبراهيم، ولكني لم أكن أحفظ. وقرروا بعدها أن يجعلوني أعمل عند خواجة بقال. وكان الخواجة يجعلني أذهب بالجاز للزبائن، وكانت الأدوار عالية في هذا الوقت، ولم تكن الصفيحة مغلقة وكان الجاز يقع فوقي من هذه الصفيحة. وكان الخواجة يؤنبني رغم اني ليس لي حيلة.

وبعد ذلك تركت العمل عنده. وعدت ألعب في البيت ومع الأصدقاء. وكنا نلعب لعبة العساكر وفرق الأمن. كان عمال المصانع في منطقة الرمل يسكنون في الأحياء القديمة والشعبية على شريط قطر أبو قير. وكان يفصل بين هذه الأحياء والأحياء الراقية شريط الترام، فكانت محصورة ما بين الترام والقطر. نشأت المصانع في المنطقة الممتدة من باكوس حتى العوايدة. وكان هناك مصنع قديم في الضاهرية وهو مصنع نحاس كان مستهدفا في الحرب، وذهبت لأشاهد الغارة التي حدثت عليه مع والدتي وجدتي.. ولم نكن نفهم ونحن صغارا سبب استهداف هذا المصنع. ولكني بعد ذلك عرفت أنه يصنع الأظرف للطلقات.

وحيث يسكن كثير من العمال في الحي، فكنت عندما يحدث إضراب أرى عساكر الأمن تجري وراء المضربين وعمال الحي في داخل البيوت. وكان العمال يحتلون أسطح المباني. وكان الناس يشتركون مع العمال في ضرب العساكر. وكل ما أتذكره أن فرق الأمن كانوا يهجمون ثم يتراجعون مرة أخرى. و حينما كنا نلعب كنا نقوم بعمل جيشين وكنا نأتي بأطباق الحديد و بعصى ونقوم بعمل جيشين ونضرب بعضنا.

ثم قالوا لي أنني سأعمل مع أبي. وكنت فرحا بأني سأرى عالما آخرا. وكان الجنود الانجليز يعطفون علي ويعاملوني معاملة حسنة، فرأيتهم كائنات لطيفة وليسوا متوحشين. ولكن أيضا الجنود غير السلطة وغير القيادة. فسافرت لجناكليس التي تقع شمال غرب ترعة النوبارية. والضفة الشمالية منها بها مزارع الفلاحين والبلدة، أما الضفة الشمالية الغربية فهي صحراء. وكان بهذه المنطقة خواجة يدعى جناكليس (يوناني) قام بعمل مزرعة عنب على أحدث نماذج المزارع الأوروبية. ويقال أن مساحتها كبيرة جدا. وعمل بها مصنعا للنبيذ. يستخدم فيه العنب الذي تنتجه المزرعة. وكان للخواجة جناكليس قصرا به حوض سباحة واسطبلات وأماكن لسباق الخيول.

وكان معسكر جناكليس في آخر مزارع جناكليس من ناحية الأسكندرية. كان والدي رئيس العمال المصريين في هذا المعسكر. وكان العمال يقومون في الصباح بعمل مربع ناقص ضلع أمام مكتب الشركة –هذه الشركة ليست تبع القيادة العسكرية ولكنها شركة أشغال عسكرية (شركة وكسوم بركس). وكان أبي يقف بكرباج وكنت أغضب من هذا. وعندما فكرت في الموضوع فهمت أنه سمة من سمات الرئيس أن يمسك الكرباج. وكان يوزع العمال مع المهندس، ولكل عامل "نمرة" يأخذها في الصباح ثم يسلمها آخر النهار.

واقترح والدي وبعض الصعايدة على الانجليز أن يقوموا بعمل الطوب بدلا من شراءه. واقتنع الانجليز وسعدوا بهذا الاقتراح وقرروا عمل "معجنة" للطوب. ويحتاج الأمر أن يمشي على هذا العجين البهائم، فاشتروا حمارا ليقوم بهذا العمل. و عملت سائسا لهذا الحمار. وكان الحمار يأخذ أجرا ١٥ قرشا وأنا آخذ ٧ قروش. وبعد ذلك توقف الموضوع وباعوا الحمار، وعملت ساعيا في مكاتب المهندسين تبع هذه الشركة. وكنت آتي بالأشياء وأوصل بعض الأشياء الأخرى، وآخذ الملابس للمكان الذي يتم غسلها فيه. وكنت أدخل سينما الانجليز ولم أكن أفهم كل شئ بالطبع، وتعلمت أن أكتب على الآلة الكاتبة.

و لفت نظري عددا من الأشياء التي أتذكرها، ومنها أن الجنود كانوا يعاملونني معاملة طيبة. وكنت أرى الأسرى الايطاليين وهم يقومون بالعمل كخدم للانجليز، وبعضهم يعملون كسائقين. وكانوا يعاملوننا بشكل جيد. الشئ الثاني الذي لفت نظري هو الأفارقة وكان لهم معسكر داخل المعسكر، وكنا نسميهم "السود" أو "الموريشيوس". وكنت أسمع مثلا أن رجلا أفريقي قتل في مكان ما، ولم نكن نعرف من الذي قتله. وعلمت بعد ذلك أنهم كانوا يعملون كحراسات في مناطق نائية وخاصة على مناطق الزخيرة، فكان المصريون اللذين يأتون ليلا لسرقة المعسكر يقتلونهم، واكتشفت بعد ذلك كم هم طيبون. وكنت أشتري لهم نوع من الدخان كانوا يطلبونه.

الشئ الثالث الملفت في هذه الفترة، هم عمال التراحيل اللذين يعملون في جناكليس. كان هناك رجل يدعى محمد أفندي يشتري "السويل" وهو بقايا طعام الانجليز. وكان يبيع هذا الطعام في كشك لعمال التراحيل، فكانوا يشترون العيش، وشئ يسمى "السلاوي" وهي لحمة محمرة في الدهن. لم يكن الصعايدة يأكلون هذا الطعام وكنت أستغرب من هذا، بعذ ذلك علمت أنهم يتأففون من فضلات الطعام. ولم أكن أرى عمال التراحيل إلا عند شراءهم للطعام. ولم يكن الصعايدة يتحدثون عنهم بشكل جيد، وكانوا يحتقرونهم من زاوية أنهم يأتون ببناتهم وزوجاتهم للعمل.

كانت أقرب القرى للمعسكر هي قرية جانكليس. وكان في هذه القرية كل ما يمكن أن يحتاجه أي شخص. فكان بها محال تجارية وقهاوي و مصنع للنبيذ وخمارة. وكنت أذهب لشراء عيش شامي و سمكة رنجة بقرش صاغ، وآكل حتى أشبع. في مرة من المرات نظرت ليلا فوجدت هناك طابورا طويلا على حافة ترعة النوبارية، وكان الناس مشعلين النار. وعلمت أن هؤلاء هم عمال التراحيل الذين يعملون في مزارع جناكليس الضحمة. وكان العمال الدائمون يسكنون في القرى، بينما يوجد عمال التراحيل في هذا المكان بشكل مؤقت. وكل واحد من العمال الدائمين له بيت من الطين وله سقف على شكل قبة. وكانت البيوت في القرية على شكل مربع ناقص ضلع حتى يرى الجميع أي دخيل في القرية. وقد هدت هذه القرى الآن.

وكنا ننزل أجازات في هذه الفترة وكانوا يأخذونا بالسيارات حتى الاسكندرية. في يوم قالوا أنه لن يسمح بنزول أي سيارات للأسكندرية حيث أن الطلبة يقومون بمظاهرات. وهناك من مات فيها. وكان هذا في أعوام ٤٥ أو ٤٦ ، فكان المسافرون يركبون قطر يسمى الدلتا. في هذه الفترة أستهوتني فكرة الجلاء، فطلبت من سائق مصري أن يعلمني كيف أكتب كلمة الجلاء. وبدأت أكتب هذه الكلمة في المعسكر وكنت فرحا بهذا الموضوع. وفي مرة من المرات وجدت ورائي البوليس الحربي بالسلاح، وأخذوني بغضب شديد، و حبسوني في "الكراكون". وكنت مستغربا من هذا التصرف حيث أن الجميع يعرفني ويعاملونني بشكل جيد. ثم جائني مترجم المعسكر محمد أفندي (الذي كان يبيع الطعام). وبدأ هو وأبي في توبيخي ولم أكن قادرا على الرد. ثم جاء ضابط انجليزي ووسألني أسئلة أجبت عليها:

- انت عملت ده ليه؟
- معرفش، انا لقيت الناس بتقول الجلاء وبتكتبها فكتبتها.
- طب مين اللي علمك.
- محدش علمني.
- طب كان فيه حد معاك.
- لا مكنش فيه.

وبعد ذلك تركوني بعد أن هددوني بألا أفعل شيئا مثل هذا مرة أخري. وبعد خروجي ضربني أبي بالكرباج. وفهمت بعد ذلك أن هذه سياسة عند الانجليز. في يوم من الأيام علمت أن الانجليز سيرحلون وكنت أرى أبي يتحدث مع أقربنا عن عمله في المستقبل، وسمعت أنهم سيذهبون إلى قناة السويس حيث سيتمركز الانجليز هناك. وفي ذات صباح لم نجد الانجليز وكانت العنابر خالية وكانت النار

مشتعلة، وقد تكون هذه حركة تمويهية. وبعد ذلك رحل العمال ماعدا أبـي وعـدة عمال مسئولين عن حراسة مخازن الشركة. وقد استقر خالي وثلاثة من أولاد عم والدتي وتزوجوا وعاشوا هناك. وقد ذهبت إلي هذا المعسكر في الـستينات -هـو يقع الآن مكان شركة النهضة الزراعية – ولم أعرفه حيث أني وجدت غابة مـن النخيل، فسألت أحد البدو فقال أن هذا مكان المعسكر وأخبرنـي أن هـذا النخـل يخص الصعايدة.

وبعد انتهاء العمل في هذا المعسكر، ذهب جزء من الناس إلي الصعيد و بقـي الجزء الآخر بالاسكندرية. عمل جزء من الناس في الرمل والجزء الآخر عمل في هيئة النقل العام وجزءا في البلدية. وبقي جزءا من أقاربنا بالاسـكندرية وأغلـبهم عمل بمصانع منطقة الرمل. أريد أن أذكر شيئا يخص عمي، كان عمي يرعـاني كثيرا في هذه الفترة وكان يهتم بي كثيرا ولا أنسي فضل هذا الرجل علـي وهـو أكثر من أحبهم في كل عائلتي.

وكانت الرمل في ذلك الوقت تبدأ من الشاطبي حتي أبو قير حيث أن المنطقـة كانت بها الكثير من كثبان الرمل، ولم يتم تعميرها إلا بعد إدخال الترام وحـدوث توسع عمراني، وزيادة عدد الأجانب والطبقة الوسطي. وكانت هذه المنطقـة مـن الأحياء الراقية بالاسكندرية، فكان بها الطبقة الوسـطي والمليـونيرات والعائلـة المالكة. أما المنطقة الصناعية قبل الحرب العالمية، فكانت قبلي السكة الحديد فـي أبو قير، عبارة عن أراض زراعية وبها بعض المصانع الصغيرة، ومنها مـصنع النحاس ومصنع "أستك" ومصنع زجاج، و مصنع سباهي. وكان هناك أيضا عـددا من القري الزراعية مثل قرية أبو سليمان وقرية المحروسة وقرية دنـا، ومنطقـة تدعي تفتيش السيوف.

ومن المعروف أن الحرب العالمية الثانية لعبت دورا في انتعـاش الرأسـمالية المصرية المحلية. فبسبب الحرب انقطعت طرق المواصلات التي تأتي بالبـضائع من أوروبا إلي بلادنا، مما نفع بلادنا. كان مصنع سباهي مصنعا صـغيرا ولكنـه توسع بعد الحرب وأصبح هناك حوالي ١١ مـصنعا كبيـرا. وأنـشأت الـشركة العربية، ثم الشركة المتحدة، وكان هناك مصنعا اسمه مصنع الطويل ثم الـشرقية للكتان والقطن. وكانت السمة الغالبة في هذه المصانع هي أنهـا مـصانع غـزل ونسيج، وقد عمل بهذه المصانع جزءا كبيرا من عمال المعسكرات.

وعدت إلى الأسكندرية للبحث عن عمل. وعملت صبي حداد مسلح في سـباهي وعمل أبي في قسم "الشلل" بالمصنع، وكنت أحاول أن أساعده ولكنه كان ينهرني. كانت هذه الفترة صعبة بالنسبة لي. بعد ذلك عمل والدي عامل نظافة في البلديـة، وبعد ذلك أصبح ملاحظا لعمال النظافة. كان عمي ذكيا جـدا وعمـل فـي قـسم

الصيانة بالشركة العربية وأصبح رئيسا للصيانة وكان يخترع أشياءً للماكينات. أما بالنسبة لي فقد تعلمت الحدادة جيدا وكنت أضرب وأسب بسبب أو بغير سبب، وآخذ ٧ قروش، رغم أن العمل كان صعبا بالنسبة لي وللكبار أيضا. بعد أن تعلمت هذه الصنعة أصبحت قمت بعمل "الصنايعي" الكبير وزاد أجري ٣ قروش. ولم اخبر أبي عن الضرب والسب حتي لا تحدث مشاكل بين أبي وصاحب العمل. كنت أحلم في هذا الوقت أن أعمل في مصانع الغزل (كان هذا عام ٤٧). وكنت أعطي الأجر لأمي، و آخذ مصروفا. وكانت أمي تعد لي طعاما آخذه معي إلي العمل. وكنا نصعد "عشة" أحد أقرباء رئيس العمال ونأكل فيها. ثم تركت عملي في الحدادة. وقال لي ابن عمي أن نذهب ونعمل شياليين بالمحطة. وفي يوم ذهبنا ووجدنا رجلا معه بهيمة يريد الذهاب إلي عزبة أبو سليمان، فساعدناه وذهبنا معه وانتظرنا أن يعطينا أجرا جيدا ولكنه لم يفعل وأعطي كل منا تعريفة.

ذهبت يوما لأتعين في مصنع النسيج بواسطة أحد أقاربنا العساكر. فوقفت مع العمال الذين كانوا يتجمعون أمام باب المصنع. وخرج لنا غفير ضخم جدا اسمه محمد عرفة و بيده كرباج. وكان يضربنا حتي يخرج أحد ملاك المصنع ليختار منا من يعمل في المصنع. وسمعت أنهم لا يأخذون الاسكندراني لأنه مشاغب، فكان الاسكندرانيين يغيرون هيئتهم حتي يظهروا كالفلاحين. و لم يتم تعييني، لأنني كنت قصيراً. فذهبت إلي سوق يبيع مخلفات الجيش واشتريت حذاءً لأبدو طويلا، ولكني لم أعمل أيضا. وأذكر أن زوج عمتي ذهب ليعمل هناك ولكنه لم يتم تعيينه لأنه لم يكن لديه واسطة.

وفي فترة عملي كحداد مسلح حضرت مسيرة للعمال الانتهازيين بأوامر من الادارة والبوليس السياسي لتحية الملك فاروق. و وصلنا لمنطقة الحضرة حيث كان الملك يضع حجر أساس كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية. وعاصرت فترة نجاح حزب الوفد في الانتخابات.

**٢- بداية العمل في الغزل والنسيج.**

**شركة الطويل للغزل والنسيج، عام ١٩٤٨**

عملت بعد ذلك في مصنعا آخر اسمه شركة الطويل للغزل والنسيج عام ٤٨. وكان هناك عاملا اسمه عم علي موسي، كان يعمل معنا أيام الانجليز، ويقف بسيارة "بسبوسة" أمام المصنع. وكان أحد أقرباء عم علي لديه عشة طعام أمام المصنع، وأخذني لأعمل هناك. وفي البداية عملت كناسا، وكنت ماهرا في هذه المهنة. ثم قالوا لي أن أقوم بعمل "تقليع". وماكينة الغزل تعمل حتي يملأ الخيط

البكر، وعندئذ تتوقف الماكينة، فنبدأ بتقليع البكر الملـئ بـالخيط، ونـضعه فـي صندوق، ونضع مكانه بكر جديد. بعد ذلك حولوني إلي عامل إنتاج غزل. وكنـت آخذ ٢٥ قرشا في اليوم. وكنت أصغر عامل إنتاج. وأزعم أني كنت أمهر عامـل غزل حيث أني كنت أعمل علي ماكينات الحرير. وكان نظام التشغيل فـي هـذا الوقت هي أن عامل الانتاج يعمل علي وجه واحد للماكينة ومن يعمل علي الوجـه الاضافي يأخذ ٥ تعريفة إضافية.

علمت بعد ذلك أن الشركة تتعاقد مع المستشفيات لعلاج العمال وعلاج إصابات العمل. وكان بالمصنع أقسام للغزل والنسيج والمصبغة والتجهيز. ما أذكره في هذه الفترة أن العمال كانوا مجموعات مختلفة، فكان يحدث بينهم مشاكل مختلفة وكانوا يضربون بعضهم البعض خارج المصنع. وكان صغار السن أمثالي يضربون فـي المصنع بدون أي سبب. وفهمت بعد ذلك أنهم يضربون الصغار لإرهاب الكبـار. وكان من يفصل من العمال يجد عملا في أي مصنعا آخر بسهولة. وفي الشتاء كنا نعاني من الذهاب إلى المصنع. وكان هناك عصابة تسرق الأطفال. وكنا نـسميها عصابة "ولعلي" لأن إشعال السجائر كانت هي حجتهم في سرقة الأطفال. وأفـراد هذه العصابة أصبحوا من قيادات الاتحاد الاشتراكي ومن قيادات الحزب الـوطني حاليا أيضا. وكنا نخشي "الجنية"، وفي يوم قلت لأصحابي أن هذا كـلام فـارغ. وراهنتهم أني أستطيع أن أمشي وحدي متأخرا عند كوبري دنـا، وفعلـت ذلـك بالفعل.

عاصرت في تلك الفترة إضراب البوليس وحرب فلسطين، ونشأة الكفاح المسلح في القناة وضربه، وحريق القاهرة. وسمعت أن تنظيم طليعة العمال بصدد تشكيل كتيبة مسلحة تسمي كتيبة عمال شبرا، ولم يتم هذا الأمر. وعاصـرت إضـراب عمال معسكرات الانجليز بعد إلغاء المعاهدة. وكان هنا ٣٥ ألف عامل يعملون في القاعدة الانجليزية في مدن القناة الثلاثة وتركو هذا العمل المـربح وعملـوا فـي أعمال غير مربحة. وفي هذه الفترة سمعت عن النقابة، وعلمت أن عمال سـباهي أضربوا حتي يكونوا نقابة لتدافع عن العمال. وكان هناك موجة من الاضـرابات شملت البلاد كلها.

وفي تلك الفترة، شهدت مصانع النسيج في منطقة الرمل وكل الأسكندرية موجة من الإضرابات. كان منها الإضراب الشهير في شركة سباهي الذي سقط فيه عدد من الشهداء، لأن الشرطة احتلت مبنى الإدارة والبوابات وأطلقوا الرصاص علـى العمال. وأتى العمال بمترايس ومواسير مياه ضـخمة، واسـتخدموها لمواجهـة الشرطة. وقيل أنها أوامر من وزير الداخلية، سراج الدين. وكان من يهرب مـن الرصاص كان يسقط في ترعة المحمودية لأنها الأقرب إليهم. استشهد عددا كبيرا

من العمال برصاص الشرطة وغرقا في الترعة، لدرجة أن هناك ترعة فرعية من المحمودية -اسمها المنتزه- كانت تظهر فيها الجثث. وقيل أن أحد ضباط المطافي مات في هذا الإضراب. وكان الإضراب من أجل تحسين المعيشة وتحسين شروط العمل ورفع العلاوات والمرتبات.

وأذكر أن احدهم نصحني في ذلك الحين، بتعلم القراءة والكتابة. وذهبت أنا وعمي وأبي لنتعلم في مكان في باكوس. فوجدنا رجالا ذوي ذقون في مكان متسع يعلمون الناس. وكنت أذهب بعد العمل، وتعلمت الحروف الأبجدية. بعد ذلك أخبروني أنهم يريدونني أن أكون "تبطشي" لحراسة باب المدرسة، وعلمت أن هؤلاء هم الاخوان المسلمين. وتصادف الوقت الذي حددوه للنباطشية مع إذاعة الفيلم في السينما فتركتهم وذهبت إلي السينما. ثم اغتيل النقراشي بعد ذلك، وقبض علي الاخوان في هذا الوقت.

## ٣- بداية العمل النقابي

وأنا أعمل في شركة الطويل، ألغيت معاهدة ٣٦. وتكونت عندنا نقابة لعمال شركة الطويل للغزل والنسيج. وكان رئيس النقابة نساج اسمه محمود دربالة. وكنت من المتحمسين للنقابة. في ذلك الوقت نجحت حكومة الوفد في البرلمان في انتخابات ٤٩. وكانت الحكومة المؤقتة التي عملت الانتخابات هي حكومة حسين سري باشا. وتم تشكيل وزارة برئاسة مصطفي النحاس باشا، واعملت قانون اسمه "الأمر العسكري رقم ٩٩ "، بشأن صرف علاوات غلاء معيشة للعمال بنسب معينة. وكانت العديد من المصانع ترفض صرف هذه العلاوات فكان العمال يقومون بإضرابات.

وحدث إضرابا في الشركة العربية. وأخبرنا مندوب النقابة أننا سنتوقف عن العمل لفترة معينة تأييدا للشركة العربية. وكانت الاضرابات في هذه الفترة هي الاعتصام واحتلال المصنع وغلق بابه، والاضراب عن العمل. وكهرب عمال شركة الغزل الأهلية الأبواب حتي لا يستطيع البوليس أن يدخل. وأتى العمال "بالنشا" من المصبغة ووضعوه علي السلالم والمداخل. عملت سباهي نفس الشيء. وبدأ الاضراب للتضامن عندنا. وتوقفت الماكينات كلها. وجاء المدير والمهندسين والمسئولين ونهرونا نحن و رئيس الوردية حتي نعيد تشغيل الماكينات. وبدأ رؤساء الورديات بتشغيل الماكينات. وقمت بإيقاف المكينة التي أعمل عليها، وبعدها توقفت الماكينات عن العمل مرة أخري. قال لي المدير:

- وقفت المكنة ليه؟

- عشان في اضراب.
- يعني ايه اضراب وعشان ايه؟
- اضراب يعني نوقف المكن وعاملينه عشان عمال الشركة العربية
- مالهم؟
- عشان عايزين غلاء المعيشة واحنا معاهم.
- وانت عايز غلاء المعيشة؟
- آه عايز طبعا
- وانت عايز غلاء ليه؟
- عشان اغير هدومي المقطوعة.
- طب شغل الماكنة.
- لما يقولي مندوب النقابة.

ثم بدأنا العمل مرة أخري، وعرف كل المصنع بهذه الحادثة. وبعد أن انتهت الوردية وجدت العمال علي البوابة وقال لي محمود دربالة أن أذهب معهم للنقابة لأنهم يريدونني هناك. وكان البناء النقابي وقتها أن لكل مصنع نقابة مستقلة، ولها مقر نقابي بمفردها. وهي التي تأخذ الاشتراكات وتعمل اللائحة الخاصة بها. وكان المقر علي ما أذكر في شارع محطة السوق. ذهبت إلي النقابة وأقاموا لي احتفالا وكانوا يخطبون ويمدحون في كثيرا. وتبناني محمود دربالة، وكان يتحدث إلي كثيرا. في هذه الفترة قبض علي أعضاء النقابة، ولا أعرف السبب في ذلك. وعلمنا أن أعضاء النقابة سُجنوا وضربوا داخل السجن. فأضربنا عن العمل بأن نمتنع عن الذهاب إلي العمل. وكنا نشكل عصابات لتمنع العمال من الذهاب إلي المصنع خفية. واستمر هذا الوضع لمدة ١٥ يوما. وحضرت إحدي جلسات المحاكمة وصدر فيها حكما باستمرار حبس العمال. وخرجنا نهتف في الشوارع ثم ذهبنا إلي بيوتنا. وعلمت بعد ذلك أن الاضراب انتهي. وعندما ذهبت للعمل، كان المديرين والغفر علي البوابات، ولم يدخلوني المصنع، فقال لي الخواجة يونان:

- انت مش كنت عامل اضراب، فاكر ولا مش فاكر؟
- فاكر.
- عملت اضراب ليه؟
- مش عارف هما الي قالولي كده.

وسمحوا لي بالدخول، وكان هذا هو أول اضراب أشترك فيه.

**٤- بداية العمل مع المنظمات الاشتراكية**

التقيت بعامل غزل اسمه محمد عبد الرحيم يحي، وهو عامل غزل، كان يعمل في مصنع استيا، وكان قد فصل أيضا بسبب إضراب. وتعرفت علي رجل ثالث اسمه عثمان محمد ابراهيم (شتا). فكان عبد الرحيم يحدثنا عن السياسة والنقابة. وكان يأخذنا نجلس عند رجل يعرفه، واكتشفت بعد ذلك أن هذا الرجل اسمه عبد المقصود، وهو أحد القيادات العمالية المحترمة. وكان مكلفاً من طليعة العمال أن يقوم بتأسيس عمل ثوري في منطقة الرمل. كان عبد المقصود يحدثنا عن السياسة والنقابات وكيفية تأسيس النقابات. ظلت صلتي بهم مستمرة حتي حدث حريق القاهرة.

وأتذكر أن موضوع الكفاح المسلح كان مهما بالنسبة لنا. وأذكر أن عبد المقصود قد أتي لنا بجريدة الوفد وفيها أن زعيم الاخوان تقابل مع الملك وأهداه مصحف مذهب واتفقوا أن المعركة الآن بين الاسلام والشيوعية. وفي هذه الفترة كان هناك العديد من الجرائد العلنية مثل الواجب والكاتب والملايين، وعرفت أنها تخص المنظمات الشيوعية. وكان هناك جريدة اسمها المعارضة، وكنا نأتي بجريدة اسمها "البعكوكة"، وهي جريدة كوميدية كانت أثناء الكفاح المسلح تتحدث في السياسة وتسخر من العدو.

ظلت هذه الفترة حتي حريق القاهرة، وسمعت أن الفدائيين قبض عليهم، وعرفنا تفاصيل معركة الاسماعيلية، وإعلان الأحكام العرفية والأعتقال. واختفي في هذه الأيام عبد المقصود وظهر حلمي ياسين، وكان يجلس معي أنا وشتا (الذي ترك الغزل والنسيج). وبدأ يتحدث معنا عن التنظيم وأعطانا نشرة التنظيم وكان اسمها " الديمقراطية الشعبية". وكنا نسمع عن تنظيمات سرية ضد الانجليز والملك. وفي يوم وجدت حلمي ياسين يخبرني أني مرشح للتنظيم. وكان حلمي ياسين هاربا من الاعتقال في القاهرة وجاء ليستلم منطقة الاسكندرية. وسألني في مرة كم أبلغ من العمر فأخبرته أني أبلغ ١٥ عاما، فقال لي أن التنظيم قد وافق علي أن أكون عضوا فيه وأن اللائحة تنص علي أن العضو يجب أن يبلغ ١٥ عاما و أني قد أخذت قرارا استثنائيا بالانضمام للحزب وأسعدني هذا.

في هذه الفترة كانت النقابة مضروبة، وكانت القضية الأساسية وقتها هي تشكيل النقابات. وكانت انتخابات سباهي في مستشفي اسمها "دار الهلال"، وكانت فكرتي عن التنظيم انه يدافع عن العمال ويقوم بعمل اضرابات، ولم تكن درجة الوعي السياسي كافية لتجعلنا نفهم تغيير نظام الحكم. تم تشكيل خلية مني ومن عبد الرحيم وأحد أقاربه وقمنا بعمل اضراب لمصنعنا لزيادة الأجر. وفي الإضراب الثالث فصلوا مجموعة وكنت أنا منهم.

و كانت العائلة تسكن في باكوس حينئذ، وهي مكونة من والدتي وعمتي وأختين وأخ وأبي وجدتي. وكانت عمتي قد تزوجتا، وكان عمي متزوجا من ابنة عمه وكنا كلنا في منزل واحد. عندما فصلت بحثت عن عمل في مصنع آخر. وعملت في شركة الاسكندرية للغزل والنسيج، وعندما سألوني عن مكان عملي القديم أنكرت أني كنت أعمل سابقا، فأدخلوني قسم الشلل وهذا في عام ٥٢ ما بين حريق القاهرة وثورة يوليو. وكنت أعمل مساعدا لعاملة في إنتاج الشلل، وكانت الوردية النهارية معظمها من البنات. وكان بجانبنا مصنع "إيكا" للشيكولاتة وكان معظم العاملات فيه بنات أيضا. في هذه الأثناء كنت أعمل صبيا لزميلة اسمها سامية، ولن أنساها أبدا لأنها كانت تعاملني بشكل جيد. وشَعُرَت أني أقول كلاما مختلفا وأن لدي وعي. وكان هناك رجلا اسمه شوقي وكان عمله الرئيسي أن يضربنا. وكان هذ المصنع يتسم بأن رؤسائه من البلطجية اللذين يضربون العمال.

## ٥-ثورة يوليو ٥٢

في هذه الأثناء حدث انقلاب يوليو ١٩٥٢، وكانت الناس سعيدة بهذه الثورة، بعد ذلك ذهب حلمي ياسين وجائنا سعيد عبد الصمد وهو عامل من عمال نسيج شبرا الخيمة وكان يعمل في مصنع الطويل، وصار المسئول المباشر عنا. وقمنا في هذه الفترة بعمل اجتماع في طليعة العمال، بقيادة سعيد عبد الصمد وأخرجنا بيانا فيما معناه "أننا نرحب بحركة الجيش المباركة ولكننا نخشي أن تتحول إلي ديكتاتورية عسكرية". ووزعنا هذ المنشور في كل منطقة الرمل.

ويمثل هذا النظام -في تقديري- الحلقة الثانية من ثورة البرجوازية القومية للاستيلاء علي السلطة السياسية. وقد بدأ الحلقة الأولى سعد زغلول ومصطفي كامل وعرابي. وكان الهدف هو الاستيلاء علي السوق، حيث أن الحلف المضاد للرأسمالية القومية هو الملك والاستعمار وكبار ملاك الأرض. وفي ثورة ١٩ استولت البرجوازية القومية جزئيا علي الحكم، بقيادة سعد زغلول وشاركت أعدائها في الحكم. وكان من المفترض أن يتم الاستيلاء التام علي السلطة من قبل الرأسمالية القومية، و تصفية ما يسمي بالاقطاع، وإقصاء النظام الملكي. ولكن القيادة الرسمية للرأسمالية القومية بقيادة الوفد - ولا أقول وطنية- لم تستطع تحقيق الحلقة الثانية من استيلاء الرأسمالية القومية على الحكم، حيث أن حزب الوفد الذي كان في القيادة كان ضعيفا.

وأصبح هناك أزمة حكم عشية الثورة. وكان أمام مصر حلين، الأول أن تستولي البرجوازية القومية علي السلطة، والثاني أن تحدث ثورة شيوعية في

مصر. وعندما بدأ الكفاح المسلح، وتم إجهاض هذه الحركة، كما هو معروف بهجوم الانجليز علي مدينة الاسماعيلية. وبالتالي إعلنت الأحكام العرفية و فتحت السجون وسُجِنَ الكثير من المصريين. وكان يجب أن يكون هناك حلا. وبالمصادفة كان تنظيم الضباط الأحرار موجودا، وقد قام علي أساس أن يطهر البلاد من الفساد. ولكنه بعد ذلك اضطر أن ينفذ الحلقة الثانية من استيلاء البرجوازية القومية علي الحكم. وضربوا كل القوي التي تعارض استمرارهم في السلطة بالشكل العسكري. وتم تصفية كل القوى التي كانت معهم داخل المجلس. وصودرت الأراضي وحددوا الملكية الزراعية، لتقليم أظافر الاقطاع. وكانوا يعطون فرصة للملاك كى يبيعوا أراضيهم ويتم مصادرة الباقى، والغرض من هذا هو تصفية النفوذ الاقتصادي لكبار ملاك الأرض. وغيروا النظام الملكي وأقاموا النظام الجمهوري. وحققوا الجلاء بطريقتهم عام ٥٤. وكان كل هذا لتمكين الرأسمالية القومية من السيطرة.

وأما بالنسبة لظروف حياتي الشخصية فقد توفى والدي بعد الثورة بقليل في أكتوبر ٥٢ بعد مرض طويل، حيث كان يعاني من الكبد. وأصبحت مسئولا عن العائلة التي صارت مكونة من أمي وأخين وأختين. وعمل أخي في شركة الأسكندرية للغزل والنسيج. وكنا نسكن في غرفة واحدة سقفها من الخشب. وكانت الأسرة تعتمد علي في اعالتها. وكان دخلي يعيشنا عيشة الفتات. وكنا نأكل الكرشة وهو أدنى طعام في هذا الوقت.

### ٦- الحركة العمالية في اعقاب ثورة يوليو

وسمعنا عن إضراب كفر الدوار ومحاكمة أهله، ولكني لم أحضرها. وكانت المحاكمة في مجلس عسكري ميداني في نادي المصنع وتم الحكم علي خميس والبقري بالاعدام و سجن البقية. وقالت التحليلات السياسية أن هذا تخويف للحركة العمالية. وكان الوحيد الذي أعرفه هو محمد حسن وهو أحد كوادر حدتو. وعلمت في اليوم التالي للإضراب أنه انتهي عن طريق البلطجية اللذين ضربوا العمال وقبضوا علي بعضهم، وتمت محاكمتهم وسجنهم.

وفي وقت أحداث كفر الدوار حدث إضرابا في قسم النسيج في شركة الاسكندرية للغزل والنسيج وكنت عمل بها في ذلك الوقت. ولم يكن الإضراب في كل المصنع، ولكننا احتللناه. وكانت زميلتي سامية تبكي في هذا الوقت وقالت "هما يعملوا اضراب واحنا لأ ليه؟". وأخرجنا مجموعة من الناس في "الحوش" ووجدنا سيارات شرطة عسكرية وبها أناس بملابس مدنية. وقالوا لنا "إن إضراب كفر

الدوار مؤامرة استعمارية نظمها حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان الملكـي، ففـي الوقت الذي حدث فيه إضراب كفر الدوار كان الأسـطول الانجليـزي يتحـرك لضرب الثورة".

وكنت أفهم أنا وزملائي أن إعدام العمال قصد به فرض ديكتاتورية عـسكرية ضد الشعب والعمال. وبعد ذلك جاء قانون الإصلاح الزراعي ولاحظنا الفرق بين معاملة العمال وملاك الأرض. فكان هناك واحد من الملاك في الفيوم يدعى عدلي لملوم، عندما ذهبت الحكومة لتأخذ حقها في أرضه أطلق النـار علـى الحكومـة وسجن في سجن مصر، وقيل انه في زنزانة محترمة جدا. وفي نفس الفترة بعـد إضراب كفر الدوار، كان هناك اضطهادا لعمال الغزل والنسيج، كانـت الـدبابات تحاصر مصانعنا. وحدث هجوم على عنبر النسيج في شركة الأسـكندرية للغـزل ولكني لم أره.

وتساءلنا لماذا ثورة يوليو معادية للحريات النقابية و شنقت العمـال فـي كفـر الدوار. ومن المعروف أن الحريات النقابية وحرية التنظيمات الشعبية، جزء مـن الحريات الديمقراطية. فموضوع الحريات النقابية ليس مهنيا بـل علـى علاقـة بالحريات الديمقراطية في المجتمع. وفهمت أن أغلب النقابات العمالية التي كانـت قائمة قبل الثورة كان يسيطر عليها الشيوعيون. فماذا تفعل سلطة يوليو؟ فكروا في تصفية النقابات وتغيير القانون كي تسرع بتشكيل نقابات تابعة لها. وعلى ذلك لـم يكن هدف السلطة تكوين النقابات لغرض الحريات النقابية، بل إنشاء نقابات تابعة لها. وأول تنظيم لسلطة يوليو كان "هيئة التحرير" وكان في كل محافظة ضـابطا من ضباط الجيش داخل هيئة التحرير، ومن أشهرهم في هذا الوقت ضابطان هما طعيمة والطحاوي. فكان ما تم من تعديل بغرض منه تطهير النقابات العمالية مما يسمى سيطرة الشيوعيين. والدليل على ذلك أنه بعد إعدام البقري وخميس –وكان رئيس المحكمة عضو مجلس قيادة الثورة عن الاخوان– تم تشكيل لجنة لتطهيـر النقابات من الشيوعيين، وكان سكرتير هذه اللجنة سيد قطب.

وعندما صدر قانون عقد العمل الفردي ضمن التغييرات التي احدثها نظام ٥٢ على القوانين العمالية، كانت أول مطالب النقابة هي عودة المفصولين. وعدت أنـا وعدد من زملائي منهم زميل اسمه جلال. و كان كل ما اريـده هـو أن أعـود، ولكنني لم أعد إلى قسم الغزل، حيث رأى المسئولون ذلك، وأعادوني إلـي قـسم المصبغة. وكان هذا العمل بالنسبة لي أفضل من الغزل، حيث كانـت المـصبغة مريحة أكثر لي. بالإضافة إلى أنه في صناعة الغزل المكنة هي التي تجعلنا نعمل وليس العكس. وعلمت في المصبغة وكنت علي صلة بالعمال.

ونشأت في هذه الأيام حركة "الخيشة" في شركة الطويل وفي الشركة العربية والشركة المتحدة للغزل والنسيج. وكانت رد الفعل على الاضطهاد والجزاءات. وعملنا شئ يسمى باللجان المصنعية، وهي تنظيم عمالي نصف سري لقيادة الكفاح داخل المصنع. وقرر هذا التنظيم الرد على هذه الاضطهادات والجزاءات. وقررنا أنه لن يدخل المصنع لا رئيس العمال ولا صاحب العمل، فقط كاتب الإنتاج وكاتب الحضور والغياب. وكان من يدخل يضربه أحد عمالنا طويلي القامة. وانتشرت ظاهرة الخيشة في المصانع الثلاث. ولم يكن معروف لدى الحكومة من وراء هذا التنظيم. واستمر هذا الوضع لمدة ١٥ يوم. ثم حدث استدعاء للنقابات المصنعية للثلاث مصانع، فطلب أعضاء النقابات في قسم المنتزه للتحدث عن المشاكل بالمصانع. وهناك وجد الأعضاء سيارة كبيرة، وقيل لهم أنهم ذاهبون لحل مشاكلهم لدى القيادة، فإذا بهم يجدون أنفسهم أنهم في السجن الحربي بمعسكر مصطفي كامل، ثم ضربوا. والتقى عمال الثلاث مصانع في نقابة عمال الشركة العربية في باكوس، واتفقنا على أن نعطي فرصة للإفراج عن النقابات الثلاثة، وإلا سنقوم بعمل إضراب، وكان عمال كفر الدوار قد شنقوا قبلها بقليل. وتم بالفعل الإفراج عن النقابيين المقبوض عليهم.

وبدأنا نحن الشيوعيون نشكل اتحاد عام لعمال الغزل والنسيج في مصر. واتصلنا بزملائنا وذهبنا للمصانع ندعوهم لتكوين اتحاد لعمال الغزل والنسيج. وعقدنا اجتماعات، وفي إحدى هذه الاجتماعات بمصنع شركة الغزل الأهلية هجم علينا البوليس. وقاومت الحكومة تشكيل اتحاد عام لعمال الغزل والنسيج، حتى أنشأت الجمعية العمومية في القاهرة. وكان الدور القيادي فيها للشيوعيين أيضا، وكان على رأسهم عمال النقابة العامة للنسيج الميكانيكي بالقاهرة. منع البوليس اجتماع الجمعية العمومية بشبرا مصر- كما سمعت - وقام الزملاء بعمل الاجتماع في مكتب محام لا أعرفه. كان القانون يقول أنه طالما انعقدت الجمعية العمومية فلا يحق للحكومة الاعتراض على التشكيل النقابي. و يحل النزاع حول ذلك من خلال المحكمة. وظل النزاع قائما بيننا وبين الحكومة حتى أزمة مارس ٥٤. واعتقل عدد كبير من الزملاء مثل محمد الياباني ومحمد عبدالجواد. وسحبت الحكومة الاعتراض من المحكمة واعترفت بالاتحاد، بعد سجن أعضائه. وهكذا تأسس الاتحاد وكان ديموقراطيا إلى حد ما. وكان هناك اتحادات لعمال النقل والصناعات المختلفة.

وتم اضهاد وتعطيل أي اتحاد مهني به من هم ليسوا تبع الحكومة. وكان يسمح بتأسيس الاتحادات التي تكون على هوى الحكومة، ومن ضمنهم اتحاد النقل وشركات النقل. وقد تكون هذا الاتحاد على الفور لأن كان على رأسه "الصاوي"

وكان من رجال الحكم. ومن أشهر أعماله للحكومة أنه أخذ موقفا معاديا للحريات الديمقراطية في أزمة مارس ٥٤. فاحتضنته الحكومة في حينها. ولكن عم عطية الصرفي قال أن الحكومة أصبحت تزدريه بعد ذلك.

وقد قاومت الحكومة تكوين اتحاد عام العمال في مصر. ورغم أن القانون صدر بذلك عام ٥٢، إلا أن الاتحاد لم يتكون إلا في يناير ٥٧. وقد حدث ذلك بعد تصفية القوي الديمقراطية والتقدمية في النقابات، إما بالمطاردة، أم الفصل من العمل، أم بالسجون والمعتقلات. وفي هذا التوقيت كانت الحكومة قد شكلت طاقمها النقابي. ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٧ أو ٨ والذي ينص على أن أي عضو في مجلس إدارة نقابة أو اتحاد عام أو أي تشكيل قيادي شعبي، يجب أن يكون عضوا في الاتحاد القومي. وكانت الحكومة هي التي تعطي هذه العضوية، وبالتالي فلن تعطيها لمن لا تريده. وبعد هذه الخطوات الثلاثة (تصفية القوى التقدمية، وتشكيل الطاقم الحكومي والقرار الجمهوري) توفرت إمكانية سيطرة رجال هيئة التحرير وعملاء المباحث العامة على النقابات. فأعلن عن عقد جمعية عمومية و تكون الاتحاد في يناير ٥٧ رغم صدور القانون في ٥٢.

وكنا نقرأ في هذه الفترة مطبوعات مثل بعض الدراسات عن الأسرة المالكة وأشياء عن ثورة عرابي، و كتاب" نحو مكافحة البطالة" وكان يوزع علنا. وقرأنا كتب عالمية وكانت ممنوعة وكانت تأتي مُهَرَبَة من بيروت. وكان هاك دار الغد تصدر جريدة باسمها. وكان هناك عبد الرحمن الشرقاوي وعبد الرحمن الخميسي من الكتاب الثوريين. وقرأت كتاب "قمصان الدم" لعبد الرحمن الخميسي وكتاب "أرض المعركة" لعبد الرحمن الشرقاوي. ومن الكتب التي جذبتنا، كتب الأستاذ خالد محمد خالد الفقيه الديني والذي كان تقدميا وقتها وكان من جماعة أنصار السلام. واشتهرت مجموعة كتب خالد محمد خالد بالنسبة لنا لأنه أصدر كتابا يسمي " من هنا نبدأ"، وسجن بسببه لأنه يناقش سطوة الدين على السياسة من منظور ديني. ثم حكمت المحكمة ببراءته وأفرجت عن الكتاب. ومن كتبه أيضا "لكي لا نحرث في البحر، محمد رسول الحرية". وكان لجماعة أنصار السلام مجلة اسمها الكاتب، وكان بها مناضلا يساريا يدعى يوسف حلمي. وكانت هناك جرائد عالمية كثيرة في هذه الفترة. ومما أتذكره جيدا أن قصة الأرض لعبد الرحمن الشرقاوي كانت تنشر مسلسلة في جريدة الجمهورية. وفجأة صدر قرار بمنع نشر حلقات من القصة.

و قرأت في الجريدة الحزبية السرية عن عزيز المصري المعروف بأنه الأب الروحي للضباط الأحرار، والذي بدأ التنظيم داخل الجيش وكان فاشيا. وقيل عن علاقته بطائرة وقعت في منطقة تدعى أبو حمص – أثناء حرب العالمين- وكان

بها طيار مصري كان ذاهبا ليعطي "رومل" خرائط عن المواقع الانجليزية في مصر. وعندما قامت الثورة تم تعيين عزيز المصري سفير مصر في موسكو تكريما له. وكتب مقالة لمجلة التحرير عن الاتحاد السوفيتي الذي كان يتصوره والذي رآه بعينه عندما ذهب إلى هناك. ولم يتم نشرها في مجلة التحرير، وأخذ واحد من الشيوعيين اللذين كانوا على صلة بمجلة التحرير المقالة ونشرها في جريدة تنظيم طليعة العمال السرية. وكان المقال يتحدث عن روسيا الشيوعية والجنة التي هناك، ويقول أنه كان مخطئا في رأيه نحو الشيوعية.

## ٧- أزمة مارس ١٩٥٤

من ٥٢ حتى ٥٤ تكون العديد من النقابات المصنعية في مصر. ولم نكن ندري هل ستستمر السلطة العسكرية أم لا. وتم تمديد فترة انتقال السلطة. وقد حلت الحكومة الأحزاب باعتبار أنها أحزاب رجعية، ولكنها لم تحل الاخوان المسلمين، بل اعترف الحكم بها وأصبح يتعامل معها. وكانت الجماعة التنظيم الوحيد السياسي المدني الذي له علاقة قوية بالحكم. وصار هناك تحالفا بين الاخوان وتنظيم الضباط الأحرار، واختير وزيرين منهم، كان حسن الباقوري وزير الأوقاف أحدهما. وانتهت هذه الفترة بأن استخدمت السلطة الاخوان لضرب القوى الأخرى. وفي فترة ٥٢—٥٤ كانت الحركة الديمقراطية في الشارع "فوارة". وكانت هناك مطالب كثيرة مثل إقامة حياة ديمقراطية مدنية وعودة الجيش لثكناته وتعديل الدستور والافراج عن المعتقلين . . . إلخ. وحيث اتت ثورة ٥٢ في فترة كانت مصر فيها حبلى بالثورة الشعبية، التي اجهضت بسبب عدم وجود قيادة لها إلى جانب ضرب حريق القاهرة للحركة الوطنية، فقد تجسد كل هذا فيما سمي أزمة مارس ٥٤.

كان على الجيش أن يعود للثكنات وأن تعود الحياة الوطنية والديمقراطية. وحدثت أشكال من الاحتجاجات والإضرابات في الشارع للمطالبة بالحريات الديمقراطية. وانعكست هذه الأزمة على مجلس قيادة الثورة. فكان هناك عددا من أعضاء القوات المسلحة مع هذه المطالب، وعلى رأسهم خالد محي الدين ومعه سلاح الفرسان ويوسف صديق (الذي كان قد اختلف مع مجلس قيادة الثورة بسبب إعدام خميس والبقري أيضا). وانتهت الأزمة بعد أن استجاب مجلس قيادة الثورة لهذه المطالب. واتضح بعد ذلك لهم أنها مؤامرة، وجاء العساكر في الشوارع بالزي المدني يهتفون باسم الثورة، وأيضا فلاحي مديرية التحرير كانوا يخرجون في شوارع الأسكندرية يهتفون للثورة ويقولون " عاشت الثورة وتسقط الرجعية" باعتبار أن القوى التي تطالب بالحريات الديمقراطية قوى رجعية. وتطورت

الأحداث إلى حد أن بعض الغوغاء من عملاء السلطة في القاهرة دخلوا على مجلس الدولة وضربوا رئيس مجلس الدولة "دكتور عبد الرازق السنهوري"، لأنه قال أنه يجب أن تعود الحياة الديمقراطية وأن يعود الجيش لثكناته. وحسب ما سمعنا، انقسم مجلس الثورة، وكان هناك أقلية تطالب بمطالبنا والأغلبية كانت تنادي باستمرار الثورة. وهدد علي صبري بضرب سلاح الفرسان بالطيران، وانتهت أزمة مارس ٥٤ بإعلان استمرار الثورة.

وعملنا مؤتمر في الأسكندرية من حوالي ٣٠ نقابة مصنعية ومنها نقابات الغزل والنسيج ونقابات غزل ونسيج في الحضرة، وكان معنا نقابة عمال النقل العام. وكان المؤتمر في نقابة عمال شركة البلاستيك "شفرمان" في منطقة فيكتوريا. وكانت كل النقابات من القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية. واتخذنا قرارات حول مطالب الحريات الديمقراطية. ونشر ذلك في عدد من أعداد جريدة المصري. وكان من بين المطالب إقامة حياة ديمقراطية مدنية وعودة الجيش لثكناته وتعديل الدستور والإفراج عن المعتقلين.

وحدث إضراب في شركة الطويل لبعض المطالب المهنية. وجاء الليثي عبد الناصر وقال للمضربين " حولوا إضرابكم لتأييد الثورة، وسوف نحقق مطالبكم. ورفض العمال ذلك، بل انهم فكوا الإضراب لأن بعض جرائد السلطة قالت أنهم أضربوا تأييدا للثورة. ولم تخرج المصانع في مظاهرات تأييدا للثورة ومنها مصنعنا والشركة العربية والشركة المتحدة –وكان هناك نفوذا يساريا فيها. وما حدث أن قطعت الكهرباء عن هذه المصانع، وقالت الجرائد بعد ذلك أن مصانع الرمل أضربت وخرجت تهتف بحياة الثورة وهذا غير صحيح تماما. وأذكر أنني والمرحوم عبد المنعم ناطورة خرجنا للشارع، وقلنا ننضم لأي تجمع. فرأينا مظاهرة في شارع الجلاء في منطقة فيكتوريا أمام قسم المنتزه، وفهمنا أن هؤلاء ليسوا من مؤيدي الثورة وكانوا يهتفون بمطالبنا. وثم جاء مخبرين أمن الدولة – وأعرف أحدهم وهو شهاب الدين أبو العينين– وهجموا علينا. فجريت أنا وعبد المنعم وهربنا.

باختصار كانت أزمة مارس عبارة عن صراع ما بين القوى الديمقراطية والوطنية التي اعتقدت أن الجيش من الممكن أن يحقق لها هذا. وفي ٣٠ مارس انتصرت الغوغائية (السلطة والحكم) على القوى الوطنية الديمقراطية، رغم أنها كانت تطالبون بسقوط الرجعية وحياة الثورة. ومن الجائز أن كانت هناك قوى رجعية مع هذه المطالب، وهم ملاك الأراضي، ولكنهم لم يشكلوا حركة مارس. وكانت الحركة من القوى الوطنية والديمقراطية، وعلى رأسها اليسار والطليعة

الوفدية، ومعهم عناصر من مجلس قيادة الثورة، مثل خالد محي الـدين وأغلـب سلاح المدرعات.

## ٨- الاعتقال لأول مرة في ١٩٥٤

ومن مارس حتى يوليو ٥٤ دخل الكثير من الناس المعتقلات، ولكن نفوذ اليسار ازداد في مصانع الغزل والنسيج، وكنا في مصنع الطويل حوالي ١٥ فـرد مـن طليعة العمال. وكان أغلبية مجلس إدارة النقابة معنا. ووزعنا في ذكرى ٢٣ يوليو ٥٤ منشورا ضد السلطة وضد الديكتاتورية العسكرية . . . إلخ. فـي ٣١ يوليـو عام ٥٤ وجدت البوليس عند بيتي. وفتشوا البيت فلم يجدوا شـيئا إلا عـددا مـن جريدة "المقاومة الشعبية"، وقبضوا علي. وكنت عائل أسرتي الوحيد بعد وفاة أبي. فساء وضع أسرتي أكثر عندما دخلت السجن. وكان من يقبض عليه فـي قـضية سياسية يتم فصله، ولم يكن هناك تضامننا يكفي. وكانت الأسر التي تريد المساعدة تخاف بشدة، لدرجة أن بعض الناس حرق بعض الصور التي التقطت لهم معنا.

بعد القبض علي ذهبت لمديرية الأمن ووضعت في غرفة في نقطـة شـريف. وذهبت للمباحث العامة وعرضوني على ضابطين " سعد عقل" و "سيد فهمي" وقد أصبح سيد فهمي وزير للداخلية بعد ذلك. ووجدت كتابات على الحائط، وكان لهـا تأثير مشجع لي. وما آلمني أني عندما أردت التبول لم يجبيني أحد. وكنـت مـع زميل في التنظيم يسمي عبد الرحمن عبد الوهاب وجلسنا نتحدث بصوت خافـت. ثم عرضوني على النيابة العسكرية، وحقق معي علي نور الـدين رئيـسها، ثـم حولوني بعدها إلى سجن الحضرة بالأسكندرية في وقت القيلولة.

ودخلنا عنبر الشيوعيين. وأخذنا السجانة للدكتور حسونة. ووجدنا لديه الكثيـر من الطعام. وقال أنه مسئول الحياة العامة في السجن. وتعرف علينا الناس، وكان أحدهم يسمى عبد الستار الطويلة زميلنا في التنظيم. وبعد توزيعنا ووضـعنا فـي زنزانة مع عبد الستار. وتعرفت على الكثير من الناس، وبدأت أعرف أن التعصب خط جسيم. ومن ضمن من عرفتهم الدكتور حسونة وكان في الحـزب الـشيوعي عام ٢٤، وعم شعبان حافظ من مؤسسي نفس الحزب، وعـادل كامـل المحـامي والمرحوم أحمد البكار (وقتل في سجن الفيوم) وفـاروق . ... . . وسـعيد أبـو طالب، وخواجة من حدتو اسمه جاك . . . . .، و شيوعي يوناني من أسرة غنية، ويهودي مصري لأسرته محال عطور في محطة الرمل. وبالرغم من أنـه أخـذ براءة إلا أن الحكومة أصرت على ترحيله. وكانت آخر مرة أراه فيها بعد ذلك في سجن الأجانب.

و سمعت من الزملاء عن حدوث إضرابا كبير في مصنع الشوربجي في إمبابة، وهو ينتج الصناعات الحريرية الراقية، وقيل في هذا الوقت، أن الدبابات اقتحمت المصنع وقتلت عددا من العمال وسجنت عددا آخر. لم أتابع هذا الحدث حيث أني كنت في السجن، وكانت الحكومة لا تتحدث عن هذه الإضرابات إلا إذا اضطرت. وكنا نسمع إذاعة لندن أو إذاعة الشرق الأدنى إذا أردنا أن نعرف الأخبار. وكانت هذه الاذاعات تهاجم النظام الناصري. وكنا قد كونا فرقة فنية للترفيه عن المسجونين السياسيين في السجن، وقمت بعمل أغنية عن عمال الشوربجي.

وكنا ملتزمين في السجن، وكان لكل تنظيم جريدة. ونظمنا محاضرات سياسية، وعملنا مدرسة انجليزي وفرنساوي وعربي. وكان هناك نشاطا ثقافيا عاليا. كان في الأسكندرية مكتبة تسمى فيكتوريا، وكنا نطلب من الأسر الغنية الكتب، وترسل لإحضارها من بيروت. وتعلمت اللغة العربية إلى حد ما، وزادت ثقافتي كثيرا. وقرأت الكثير من الكتب فقرأت في السجن "الأم"، وقصة لكاتب روسي مشهور اسمها "ثقوب باريس" تحكي عن باريس أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، و روايات نجيب محفوظ وكتاب فتح العرب لمصر. وكانت كل الكتب متاحة.

وحضرت أيضا عدة محاضرات، وأتذكر من هذه المحاضرات "المادية التاريخية والمادية الجدلية عن كتاب جورج بودلير". وكانت المحاضرات تدخل في شكل كراسات بها ترجمة باللغة العربية لمحاضرات كانوا يعلمونها للعمال في جامعة باريس العمالية. كان الزملاء يدرسونها لنا كلها. ودرسنا كتاب الاقتصاد السياسي، وقد تمت ترجمته داخل سجن طرة. وكانت هناك محاضرات عن أول رواد فضاء روس يصعدون إلى القمر، و محاضرة عن اينشتين والنسبية، و محاضرات عن تاريخ مصر القديم.

ومما تعلمته في السجن أيضا كيفية مواجهة العدو الطبقي في حالة الاعتقال، رغم عدم و جود تربية حزبية، وإنها كانت أول مرة بالنسبة لي. فتعلمت من تجربتي الاصطدام بالسلطة وكان ذلك، مفيدا لي. كما تعلمت احتمال السجن. ورأيت عددا كثيرا من الشيوعيين وعلمت كم هم محترمين ومثقفين. وأذكر أن بعض المعتقلين كانوا يؤدون امتحاناتهم في الجامعة. وكان منهم الدكتور متولي السلماوي الذي جاء ليمتحن في جامعة الأسكندرية. وطرح في هذا الوقت فكرة وحدة الشيوعيين. وقد لعبت السجون دورا مهما في هذه الوحدة. ولكننا لم نحسم طبيعة سلطة يوليو، وإن كان هناك اجماع على أنها ديكتاتورية عسكرية.

وبدأ تعرضنا للتعذيب في أول ٥٥، وشمل التعذيب كل سجون ومعتقلات الشيوعيين بالذات؛ الحضرة وأبو زعبل وأرميدان. وجائنا السيد محرم عثمان لواء مدير عام مصلحة السجون مزهوا. وقد انتقلت تبعية المصلحة لوزارة الحربية.

وكنا قبل التعذيب قد انتقدنا معاهدة الجلاء وأرسلنا مذكرة بذلك لعبد الناصر اشتركت فيها جميع التنظيمات. وربما يكون هذا من أسباب التعذيب. وربما لأن الوضع الذي كنا فيه لم يكن مرضيا لأمن الدولة. فكانت كل الأخبار تصل لأمن الدولة عن طريق جواسيس من الضباط وأذكر منهم "النجاتي" وكان يكرهني.

وأثناء لعبنا للكرة وجدنا السجانة يضربونا، ومعهم مجرمين من السجن وهم عملاء للادارة، وكانت هذه الحملة بقيادة النجاتي وحبسونا حبسا انفراديا ونهبوا كل ملابسنا وأحذيتنا وكل الكتب والطعام، وضعونا على الأرض للتأديب، وألقوا مياه المجاري في الزنازين، ووضعونا في هذه الزنازين ووضعوا القيد في أيدينا، وكانوا يقومون بعمل مسرح للتأديب.

وأضربنا، ونظمت الأسر مظاهرة في ميدان محطة مصر. وقبض على الأهالي واحتجزوا في مديرية الأمن. وحققوا معهم، فقالوا جميعا أن أم فتح الله هي من قالت لهم أن المسجونين يتم تعذيبهم. وأحضروا أمي ولكنها استطاعت أن تخرج من هذا الموقف. وبعد فترة بدأوا ينظفوا لنا الزنانزين وأحضروا لنا "فرشة"، حيث تقدم الأستاذ بهجت ....... ببلاغ للنيابة وقال أن أخوه يتم قتله في السجن مع زملائه. وجائت النيابة وأنكر الضباط هذا الأمر، وكان وكيل النيابة متعاطفا معنا. وكان أكثر من تم ضربه هو عبد الستار الطويلة، حيث كنا نعتبره زعيمن. وأرسلونا للمستشفيات وجاء ممرض السجن لمعالجة الجروح. وجهت النيابة التهمة للنجاتي وإدارة السجن بتعذيب المسجونين. واكتشفنا أن إدارة السجن قالت أنه حدثت معركة بين المسجونين الجنائيين والشيوعيين. بعد فترة تم قطع التحقيق وأرسل وكيل النيابة لأسوان بأوامر من زكريا محي الدين. ولم يعد هناك ضرب، ولكنهم كانوا يرسلونا للتأديب وأخذوا منا كل ما نملك.

وبعد ١٥ يوم حدثت ثورة عارمة واحتل المساجين سجن الحضرة. وفكرت الحكومة أن لدينا تنظيم شيوعي وخلايا داخل السجن. والحقيقة هي أن المسجونين كانوا متعاطفين معنا وكانوا يكرهون الضابط النجاتي. وكان النجاتي مستندا على علاقته بالبوليس السري. كان هناك مأمورا طيبا اسمه البطوطي، وصدر قرار بنقله من سجن الحضرة لأنه كان متعاطفا معنا. وفي يوم صلاة الجمعة نزل المساجين من كل أدوار السجن للصلاة. ولم يأتي الشيخ في هذا اليوم. وكان هناك مدرسا يدعى محمود القلاي من قنا، يبدو أنه من خريجي الأزهر، فخطب بدلا من الشيخ. وتحدث عن الظلم وغيره. وأثناء الصلاة بدأ المساجين بالهتافات نتيجة لنقل البطوطي والمعاملة السيئة من إدارة السجن، وخرج المساجين من العنابر واستولوا على المفاتيح من السجانة. واستمرت هذه المعركة حتى المغرب، فأتت إدارة السجن بالكثير من العساكر لقمعنا. وعند المغرب بدأ المساجين يقولون أنهم

يريدون البطوطي ولا يريدون الظلم، وجاء ضابط من الجيش وأقسم أننا سنأخذ حقنا وهدأت ثورة المساجين. وقد كان، فبدأ التعذيب مرة أخرى لمدة شهرين.

من أمثلة هذا التعذيب أنهم كانوا يأتون بحوالي ٤٠ فرد في زنزانة مساحتها حوالي متر ونصف في مترا، ويصلطوا عليهم خراطيم المياه. وكانت في وسط كل عنبر مجراة لتقع فيها مياه التنظيف، فكانوا يملآون هذه الفتحات بفضلات المساجين ويجبرون المساجين بالنوم على الأرض و وجوههم في هذه المجراة. وكان العساكر يسيرون على ظهور المساجين لتتلطخ وجوههم. وكان هناك شكلا ثالثا من أشكال التعذيب، وهو أنهم يجعلوا المساجين يحنون ظهورهم وكل مسجون يضع أنفه في مؤخرة الذي أمامه. ولم أقرأ عن مثل هذه البشاعة في تاريخ التعذيب حتى زمن النازية. بعد هذا بشهر جائنا اللواء محرم عثمان وقال " كويس اللي حصلكوا ده؟ وزملائكوا اتعرضوا لده برضه عشان كنتم مشاغبين". وهاجمناه بشدة، فقال "عايزين ايه انا وصلني مطلبكم وهترجعوا العنبر". بدأنا ندخل في عدة إضرابات أخرى.

ثم جائت محاكمتي أنا وعبد الرحمن عبد الوهاب في أواخر ٥٥. وكانت المحاكمة عسكرية. وحكم علي بالسجن لمدة عام و٥٠ جنيه غرامة، وعلى عبد الرحمن عبد الوهاب بسنتين. وتم ترحيل عبد الرحمن إلى القناطر، ورحلت إلى سجن الأجانب. وكان من يخرج من السجن يحولوه على الـ........ وذهبت إلى سجن الأجانب ورأيت الخواجة ....... وقال ان ابن أخته رفع قضية في مجلس الدولة لمنع ترحيله.

ووجدت في السجن فرج أبو شناف وهو مشاغب من بحري، وعائلته معروفة. فقلت له "مالك؟"، قال " أنا مش مصري، لأني ساقط قيد وليس لي شهادة ميلاد، وقبضت علي الحكومة وقالت أني لست مصريا ويجب ترحيلي". بعد ١٥ يوما في سجن الأجانب أرسلوني إلى مباحث أمن الدولة. وأخذني الحرس إلى مبنى المباحث العامة وقالوا أنهم سيتركوني من أجل اخواتي ووالدتي وهددوني قليلا. وخرجت في أواخر عام ٥٥.

### ٩- الخروج من المعتقل

بعد خروجي وجدت نفسي مفصولا من العمل. وقد ساعد زملائي في المصنع الذي كنت فيه، أخي الذي كان يعمل في شركة الأسكندرية. وعرفت أن أزمة النظام مع الاستعمار بدأت تشتد بعد صفقة الأسلحة التشيكية. وبدأ المعتقلين في الخروج. و خرج بقية زملائي المعتقلين بعد قليل. وعلمنا أن البعض في السجن

اعترفوا على زملائهم في السجن الحربي. وسمعت أن أحد الزملاء كان يعمل مع المباحث. وقد كان لهذا الزميل دورا نقابيا، وقد كان أحد المسئولين عنا في التنظيم. وقيل أنه قام بدور في القبض على البعض وأنا منهم. وأن موعدا كان بين "فؤاد عبد المنعم شحتو" وهو زميل نقابي من شبرا الخيمة تولى مسئولية المنطقة بعد حلمي ياسين، وبين أحمد يوسف ومحمود الساعاتي، وأن هذا الموعد كان معروفا للرجل الذي نشك فيه. وجاء البوليس السياسي وقبض على فؤاد وترك زميليه الآخرين، ثم قبض على بقية المجموعة القيادية في التنظيم بعد ذلك. وجائني عمال المصنع بعد خروجي من السجن، وكان من بينهم أمين صندوق النقابة "رفاعي" – وكانوا من ساعدوا والدتي وأخي– وقالوا لي أن فوزي معاذ أخبر "فلان" – الذي نشك فيه– "وقال له امشي من الأسكندرية وقدم استقالة، أنا مش عايز مجزرة بينك وبين فتح الله".

و في هذه الفترة كنت أبحث عن عمل، ولم يكن نظام الدولة البوليسية قد تطور. فكان هناك ما يسمى الآن "استمارة أمن"، ويعني ذلك أحضار أربع صور عند التقديم لأي عمل جديد، وترسل الصور لأماكن أمنية، وكانوا يعلقون الصور في مداخل بوابات المصانع، حتى يسمحوا للشخص بالعمل. وكان هذا يمنعنا من العمل. وعدت مرة أخرى للحدادة ثم عملت عامل خرسانة، ثم عملت في "الدريسة" في الترام، حيث كنا نسوي تحت قضبان الترام. بعد ذلك عملت مع أحد المقاولين. وكنت أنظف التروماي والأتوبيسات وكنت آخذ ١٦ قرشا في اليوم وهو عمل مهين جدا. والغريب أن الهيئة لم تكن تريد إعطائنا تصريحا نركب به الترام. واكتشفت بعد ذلك أن المقاول يأخذ على العامل ٣٥ قرشا ويعطينا ١٦. فعملت توكيلا من العمال للدفاع عن مصالحنا أمام الهيئة والمقاول. واشتكيت المقاول والهيئة حتى يثبتوا العمال في عملهم. وطالبنا بأن يزداد أجرنا إلى ٣٥ قرشا ونحصل على كارنيهات لركوب المواصلات مجانا، بالإضافة إلى صرف زجاجة نصف كيلو لبن لكل عامل حتى يعوضه عما أفسده كربون السيارات، وملابس للعمل، وجئنا بمحاميين من الشيوعيين، ومنهم الأستاذ مصطفي يوسف المحامي. وبالفعل تم تثبيت ٩٠% من العمال، وفصلوني أنا مع اثنين آخرين.

في هذا الظرف الصعب كنت أمارس نشاطي السياسي والتنظيمي. وكان هذا على حساب وقتي، حيث لم أكن أجد وقتا للراحة. وعلى ما أذكر أن المقاول كان اسمه إبراهيم حامد وكان يسكن بدربالة. و بحثت مرة أخرى عن عمل. وعملت في مصنع حديد تسليح اسمه "تومسكو" وكان هذا المصنع يأتي بالحديد الخردة ويضعه في فرن تحميص. ثم يخرج الحديد ليوضع في ماكينات سحب ليخرج

حديد تسليح. وعملت فيها لمدة عام وكنت آخذ في اليوم ١٨ قرشا وكنا نأكل غذائنا في عشة أمام المصنع. وقد حل محل هذا المصنع الآن عمارة مشهورة.

كان هناك ميكانيكية في هذا المصنع وهم خواجات وكنا نتحدث في السياسة، وتبين لي أنهم من الأرمن الذين يكرهون النظام الشيوعي. وبدأ كلام يصل للإدارة حول أنني سياسي. وكان في كل منطقة مخبرين من أمن الدولة يتابعون أحوال الأمن في المصانع، ومنهم واحدا اسمه "شهاب الدين أبو العينين". وكان رجلا سيئا علي عكس أسرته وكان هناك عداءً شخصيا بيني وبينه. وأخبرني الرجل المسئول عن العشة أن شهاب قد سأل عني، وعلمت بعدها أنني سأفصل، وهو ما حدث بالفعل.

وفي يوم في عام ٥٧، كنت أمشي في شارع أبو سليمان، وكنت أعلم أن وردية سباهي ستخرج. وقررت أن أنتظر أحد الزملاء، فجلست علي نجيلة في هذا الشارع. وجلست أقرأ الجريدة. فوجدت شهاب أبو العينين أمامي وسألني ماذا أفعل هنا. فأخبرته أني أنتظر أصدقائي فبدأ بضربي واشتبكنا، وضربنا بعضنا بشدة. وجاء رجل من أعيان عزبة ........... واسمه نورة شرف الدين، وفض هذا الاشتباك. وانهيت المعركة لأن كان معي ورقا يخص الشيوعية. وأرسلت شكوي لرئيس الجمهورية، وأتيت بشهود لم يكونوا موجودين. وحقق معي ومع شهاب. وظل شهاب يقول أني خربت بيته وأني منعت ترقيته. قبل وفاة شهاب ذهب هو للعمل كضابط أمن في شركة الاسكندرية للغزل، ومن سوء الحظ أنني عملت في هذا المصنع بعد خروجي من الجيش. ووصيت عليه العمال وكانوا يضايقونه باستمرار واشتكي لأقاربه مني. بعد وفاته، كتب نعيه في شركة سباهي وكتب العمال تعليقات مضمونها أن يذهب شهاب للجحيم.

و فصلت من مصنع "تومو سكو" وبي العديد من الاصابات. بعدها ذهبت إلي مصنع اسمه "النقلي" وكان يعطي أجورا متدنية والماكينات فيه قديمة جدا وكانت الناس تعمل دون أي شروط. فذهبت لأحد الزملاء واسمه عبد ربه، فكلم رجلا اسمه الأستاذ مصطفي مرسي وكان مسئولا عن شئون الأفراد. عملت في هذا المصنع علي هذه الماكينات القديمة. ولأني كنت ماهرا كان الرجل مستغربا من أنني لم أجد عملا إلا عندهم. وضعوني في غرفة مع ماكينتين كي أجعلهما يعملان بشكل جيد. واستطعت أن أصلح الماكينتين. وبدأت أعمل ميكانيكي وعامل غزل. وكنت أقبض ٢٠ قرشا. وظللت هكذا حتي ميعاد تأدية الخدمة العسكرية. وجائني الأستاذ مصطفي يقول لي أن أعود بعد إنتهاء تجنيدي.

منذ عام ٥٦ حتي ٥٨ حدث إضراب في هيئة النقل وكنت أعمل بها. ومن المفترض أن أذهب إلي بيتي في الصباح وأعمل في الليل. ولم أذهب لبيتي هذا

اليوم. واختبأت داخل أتوبيس وتابعت الاضراب من بعيد، فكنت اخاف من البوليس السياسي لأني معروف لديهم. وخفت أن يقال علي العمال أنهم معي وأنهم شيوعيين. ورأيت من داخل الأتوبيس تجمعا ضخما ولافتات بالمطالب. وجاء رجال البوليس السياسي وغيرهم. وكنت أوجه المضربين ببعض النصائح. وقد حقق هذا الاضراب جزءا من مطالبه. وعلمت أن هناك عددا من الزملاء من حدتو كانوا يعملون هناك، وأعتقد أن الإضرابات التي حدثت من تأثير هؤلاء الزملاء.

تمت محاولة لعمل نقابة عامة لمنطقة الرمل، فكان لدينا النقابات المصنعية وكانت تتعاون معا ولكنها ليست قوة واحدة. وكنا نريد عمل نقابة عامة علي غرار النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بالقاهرة التي كانت نقابة قوية. وتشكلت جمعية عمومية من عدد من النقابيين والعمال. وكنت مشاركا فيها عندما كنت أعمل في مصنع النقلي. فأستأجرنا شقة في شارع محطة السوق. وعملنا جمعية عمومية، وانتخبنا مجلس إدارة. وكان رئيس النقابة العامة الذي اخترناه اسمه محمد عبد الواحد، وهو رئيس نقابة عمال مصنع "ليفي" وهو مصنعا مجاورا لسباهي. وقمنا بتعليق يافطة وأودعنا الورق لمكتب العمل والذي لم يرفض. بعد ذلك جاء البوليس وأخذوا محتويات الشقة وكسروها وهددوا صاحب البيت، وماتت الفكرة.

## ١٠- حرب القنال في ٥٦

في فترة حرب ٥٦ حدث تأميم قناة السويس وبدأ الشيوعيين بالخروج من السجون عدا من عليهم أحكام. وقد كان عبد الناصر ونظامه يعذبونهم ويضطهدونهم منذ ثورة يوليو حتي ٥٦. وعندما بدأت بوادر أزمته مع الاستعمار خرج كل المعتقلين. ولذلك أخرجوني من سجن الأجانب. وعلمت أن الشيوعيين كانوا لا يحتاجون من أي شخص أن يطلب منهم مساعدة الوطن. فقد شارك الشيوعيين في الجامعة في تكوين لواء عسكري مكون من طلبة الجامعة المدربين علي حمل السلاح، حيث كانوا يتدربون في ملاعب الجامعة، وكان قائد اللواء الدكتور فتحي خليل، أحد الزملاء الشيوعيين. حاولت أن أتدرب علي السلاح معهم وسجلت اسمي. ثم اعتذروا لي بعد ذلك، ولم يوفقوا أن أتدرب معهم.

وجمعنا النقابات والقيادات العمالية في أحد المقار النقابية في حي .......... لشركة جودة للغزل، وكان أغلب النقابات المصنعية محترمة، وذلك حتى نتفق ماذا سنفعل في ٥٦. وتحدثنا مع القيادة العامة، وقلنا لهم أننا نريد تدريب العمال فوافقوا وأرسلوا لنا مدربين. وتدربنا في أرض ميدان الساعة. وكانت قيادة جيش المنطقة

الشمالية ترسل المدربين كل يوم خلال الحرب وقبلها. وكنا ندفع بالأهالي والسيدات للتدريب علي الاسعافات الأولية في مستشفي الهلال الأحمر بباكوس. ودعونا الناس لليقظة. وقد قام الشيوعيين بهذا الدور من تلقاء أنفسهم بالتعاون مع كل القوي الديمقراطية في البلد. وعندما بدأت الحرب واحتلت بورسعيد، قاد المقاومة الشعبية هناك الشيوعيين المصريين ( من كتاب الأقدام العارية). ودخل الشيوعيين بورسعيد ونظموا المقاومة الشعبية في داخلها، وتم قتل "مورهاوس" وهو ضابط مخابرات الاحتلال، وقيل أنه ابن عم ملكة انجلترا. فكان للشيوعيين الدور الأساسي في هذا، حيث أن حركة الجيش أو تنظيم الضباط الأحرار لم يكن لهم قاعدة شعبية، وكان منهم كثير من المرتزقة، ومنهم من وصل للوزارت والمناصب ومنهم كمال الشاذلي. والغريب في الأمر أنه بعد انتهاء العدوان الثلاثي، جاء عبد الناصر في ٥٩ ليقول أن المعركة بينهم وبين الاستعمار انتهت وبدأت المعركة مع الشيوعيين، وحدثت بعدها مذبحة ٥٩.

## ١١- انتخابات مجلس الأمة في ٥٧

اشتركت عام ٥٧ في إنتخابات مجلس الأمة وكان هناك مرشحين في الرمل؛ الشيخ سويدان، وأحد الشيوعيين الكبار وهو محمد كامل البنداري باشا، وهو أحد باشاوات مصر، وسفيرها السابق في موسكو. وعمل مؤتمر صحفي وأعلن رفضه لمعاهدة صدقي بيفن التي تقحم مصر في عجلة الأحداث الاستعمارية. ومن المعروف أن هذا المشروع سقط بنضال الشعب المصري في ٤٦ والذي كانت أشهر معاركه "كوبري عباس" والتي قادها اللجنة الوطنية للعمال. وبعدها قدم السفير استقالته. ورشحناه في مجلس الشعب عن دائرة الرمل وكان في هذه الدائرة العديد من المرشحين الشيوعيين، أشهرهم "إبراهيم النماس". كانت هذه المعركة عبارة عن معركة سياسية في الشارع. فكنا نخرج في مظاهرات ونقول شعارنا السياسي، ونهتف في كل أحياء الرمل. وشاركت في هذه الإنتخابات في الرمل أول أو ثاني (لا أتذكر). ونزل زميل ثالث في المنتزه واسمه "سعيد الخيال" وكان مستشارا في المحكمة. وعلي ما يبدو أن له علاقة عائلية بدائرة المنتزه. قبل الانتخابات بيومين، شطب عبد الناصر جميع المرشحين، ونجح مرشحا بالتزكية لم نكن سمعنا عنه اسمه "المستشار النمر شنودة". وقالوا أن الإتحاد القومي هو الذي رشحه.

المعارك العمالية في المدينة كانت في هذه الحدود وكلها تدور حول تكوين نقابة وتحسين شروط العمل وما إلي ذلك. في هذه الفترة خرجت من السجن عندي أزمة صدرية، فكشفت عند زملائنا الأطباء. وقيل لي أنه ليس عندي ربو وكن الجيوب

الأنفية ملتهبة. لم يفكر التنظيم أن يخفف عني بعض ألمي حتي أنهم لم يساعدوني بالمواصلات ولا أعرف هل هذا قصر نظر أم لم يكن لديهم أموال. وسأقول مثالا غريبا، بين محطتنا والمندرة خمسة محطات بالقطار. وكنت أذهب لحضور اجتماع حزبي هناك في بيت زميل لنا وكنت أعود علي قدمي وأعود متأخرا والطريق كله جبالا ومزارع، وأذهب للعمل في اليوم الثاني. وعندما تم حل الحزب كنت أفكر في هذه الأشياء كلها وأتسائل هل هذا تقصير منهم أم ماذا؟ وكيف لقيادة حزبية ألا يكون عندها خبرة في التنظيم بين العمل والنضال الحزبي.

### ١٢- تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والمعركة بين الحركة النقابية وسلطة يوليو

سأحاول هنا تلخيص المعركة بين الحركة العمالية النقابية من جهة، وسلطة يوليو من جهة أخري، والتي بدأت في الأيام الأولي لسلطة يوليو في تقديري. وأقصد بالمعركة تصفية المنظمات النقابية نهائيا، والتي كانت مستقلة قبل ٥٢. وقد اتخذت المعركة أشكالا متنوعة حتي الآن (٢٠٠٨ وقبلها بمدة كبيرة). و أري أن الضربة القاضية التي قضت علي النقابات العمالية المستقلة نسبيا، وأضعفت الحركة العمالية والنضال العمالي هي صدور قانون العمل ٩١ لعام ٥٩. وصدور هذا القانون لم يأتي صدفة بل جاء عبر معارك طويلة. وكان يمثل تتويجا لخطة سلطة يوليو في تصفية الحركة النقابية، التي كانت مستقلة جزئيا قبل ذلك. حيث أصبحت تحت سيطرة الحكم بشكل غير مباشر.

وفي هذه الأثناء حدث تغييرا في النظام النقابي. فكان النظام النقابي في مصر قبل ذلك حسب القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢، يقوم علي نقابة المصنع والمنشأة وهي مستقلة تماما عن النقابة العامة أو الاتحاد العام. وكانت توجد في بعض المصانع نقابة للموظفين غير نقابة العمال، لأنهم كانوا لا يتفقون معا. وكنا نعتبر الموظف الإداري من رجال صاحب العمل. وكانت نقابة المصنع لها مقر والعمال ينتخبون مجلس إدارتها. ولم يكن هناك موعدا محددا للانتخابات بل كانت الجمعية العمومية العادية تعقد كل عام، وتجرى الانتخابات في صوان أمام الشارع الذي به النقابة، ويقف رئيس النقابة يقول تقريره بالكامل ويتم محاسبته. وبعد الجمعية العمومية تُجرَى الانتخابات بتصويت حر ويتم فرز الأصوات ويتم إعلان النقابة الجديدة. واختلفت علاقة النقابة بالمصنع بناء على نوعية أعضاء النقابة، وكان هناك نقابات

سيئة وأخرى جيدة. ولكن في العادة إذا أراد العمال أن يلغوا نقابة كانوا يستطيعون فعل ذلك.

وكانت هناك محاولات لعمل اتحاد عام لعمال مصر وكانت جمعيته العمومية قبل حريق القاهرة بأيام. ولكن اعتقل عددا كبيرا من القادة ولم يتم الموضوع. بعد ذلك سمعت عن محمود دربالة أحد الشيوعيين في تنظيم النواة. وكانت كل المصانع تقوم بعمل النقابة بمعركة بالرغم من أن ذلك حقا قانونيا. وكان القانون يقول أن تجتمع الجمعية العمومية للنقابة، ويتم اختيار مجلس الادارة، ثم توضع أوراق الجمعية العمومية الخاصة بالتأسيس في الجهة المختصة بالنقابات في مكتب العمل إنتظارا للتسجيل (الاشهار). وكان أصحاب العمل يضطهدوا المؤسسين للنقابة ويفصلوهم وبالتالي تفسد فكرة النقابة. ولم يكن وقتها مسموحا بتكوين اتحاد.

وعندما قامت سلطة يوليو غَيرَت مادة في النظام النقابي وهو نظام الايداع بدلا من التسجيل، أي بمجرد وضع ورقنا في مكتب العمل يتم إشهار النقابة. ومن اعترضوا على هذا لم يكن لديهم فهما جيدا بأن نظام النقابات العامة هو الأفضل. وتأسست على هذا نقابة عمال شركة الطويل، وكان رئيسها سعيد عبد الصمد وهو شيوعي وهو المسئول عنا أيضا. وأنا أذكر أنه كانت هناك ثلاثة قوانين جديدة في هذه الفترة وهي قانون عقد العمل وقانون النقابات وقانون التوفيق والتحكيم. كما استحدث القانون الجديد تكوين اتحاد عام للنقابات. أي أن تشكل كل مهنة اتحاد عام لعمال المهنة من النقابات المصنعية. ووفقا للقانون من المفترض أن يكون هذا الاتحاد مستقلا عن أي بناء آخر، ويكون الانضمام والانسحاب منه بشكل حر. ومن يدخل يدفع نسبة مئوية من رسم الاشتراك. ويشكل من هذه الاتحادات المهنية اتحاد عام.

المشاكل التي كانت تواجه النظام في هذه السيطرة تتلخص في الآتي: أولا كانت السمة الغالبة علي النقابات العمالية هي النقابات المصنعية، والنقابة المصنعية كما كان في قانون ٣١٧ ومن قبله ٥٨ هي نقابة مستقلة، أي ليست نظام هرمي نقابي. ولم يكن هناك من له حق حلها إلا الجمعية العمومية الخاصة بها. وكان تتحدد انتخابات كل نقابة كل عام. ولا تنتخب كل النقابات في نفس العام. وكان للعمال الحق في دورة غير عادية قبل مضي العام، و هذا هو سبب استقلال النقابة. وكانت هناك درجة كبيرة من الارتباط بين العمال والنقابة. ثانيا، كانت العضوية النقابية في نقابة المصنع، وكان الاشتراك يدفعه عضو النقابة ويأخذ وصلا. وكانت النقابة تعمل لائحتها، وكانت الجمعية العمومية لعمال المصنع تشارك في

صياغة اللائحة، وكان العمال يحددون قيمة الاشتراك وقيمة الاعانات. وتتصرف النقابة في مالها كما يحلو لها طبقا للائحة ولقرار الجمعية العمومية.

وكان للنقابة المصنعية الحق في التقاضي ورفع كل الدعاوي باسمها نيابة عن العمال، وكان لها الحق أن تشتري مقرا لتمارس فيه مصالحها المختلفة. وكان هذا يمثل إزعاجا شديدا للنظام الذي يريد السيطرة علي النقابات والحركة العمالية. تتمثل مظاهر الازعاج في الانتخابات التي كانت تقوم كل عام، وكان عدد النقابات المصنعية – علي ما اعتقد – حوالي ١٠٠٠ نقابة. فلو أراد النظام السيطرة علي هذه النقابات فعليه أن ينشئ ١٠٠٠ نقابة. وكان عدد أعضاء النقابة في المتوسط ١٥ عضوا. وأي يجب علي النظام أن يأتي بـ ١٥٠٠٠ ألف عضوا عميل للسيطرة علي النقابات. وكان من الصعب توفير هذا علي الحكم. ثانيا، كان لكل نقابة مقر يجتمع فيه أعضاءها ويمارسوا نشاطهم، وكان لدينا ١٠٠٠ مقر نقابي في طول البلاد وعرضها، فكيف علي الحكم العسكري مراقبتهم من الداخل. المشكلة الثالثة هي أن للنقابة الحق في رفع شكاوي وقضايا باسم العمال ولا سيطرة عليها، وكان النظام منزعجا من كثرة القضايا التي رفعتها النقابات ضد أصحاب العمل، وأراد الحكم أن يحد من هذه الظاهرة. كانت أموال العمال تحت سيطرة النقابة، وكان هناك أشكال من التحايل علي اللائحة، فلم يكن هناك بندا يقول أن نعطي لأسر المعتقلين السياسيين إعانة ولكننا وضعنا بندا يقول بمساعدة الأسرة في حالة الكوارث. وكان الحكم لا يريد هذا حتي يصفي معارضيه. فكيف يسيطر الحكم علي أموال النقابة؟

وكان للنقابة الحق في أن تنضم أو لا تنضم للاتحاد، وفي حالة انضمامها يتم دفع نسبة مئوية من اشتراكها للاتحاد، ولا يتدخل هذا الاتحاد في شئون النقابة المصنعية، بل يساعد النقابة في حالة دخولها معركة في دعوة أو قضية ما. وما كان يهدد النظام بشكل مباشر هي الانتخابات التي كانت بشكل شبه دائم. والحكم لا يريد هذه الانتخابات ويريد أن يكون النقابات كما يحلو له. ولم يكن للنظام تصورا كاملا ولكنهم اكتسبوا ذلك بالخبرة والممارسة ( في تقديري).

كان هناك معارك بيننا وبين الحكم في كل الانتخابات النقابية، ومن أهمها معركة انتخابات عمال "سباهي". ونقابة سباهي من أوائل النقابات التي تكونت عام ٤٨. وكونها زميل محترم يسمي راشد خليل وهو نقابي شريف، والمعارك التي دخلتها نقابته لصالح الحركة العمالية في هذا المصنع جعلت بعض السيدات من زوجات العمال يسموا أولادهم راشد في الخمسينيات وأوخر الأربعينيات. وظل يحكمها عناصر يسارية شريفة حتي عام ٥٤. وحدث تحالفا بين الاخوان والنظام، ودفعت شعبة الاخوان في المصنع للسيطرة علي النقابة بمساعدة مباحث أمن

الدولة. ونجحوا في الاستيلاء علي النقابة بقيادة رجلا كان من قيادات الاخوان في الاسكندرية وتحول لعميل من عملاء النظام الحاكم. وفي كل عام كانت هناك معارك بين العمال الشرفاء اللذين يحاولون استرداد النقابة وبين هذه النقابة التي كانت تساعدها المباحث. وكان أشهرها معركة تمت في دار النقابة، ضرب فيها عددا من العمال الأحرار بواسطة بلطجية المباحث، ومن بين هؤلاء زميل محترم يسمي فراج وهو عامل نسيج، كما تعرض ابن خالتي أيضا للضرب. وكانت أشكال المقاومة تختلف حسب قوة وعنف المعركة لإسترداد النقابة أو لمحاولات الحكم الاستيلاء علي النقابة. ولم تكن تصل إلي التزييف والتزوير لأن الانتخابات كانت تتم في الشارع أمام النقابة. وكان هناك حماس من العمال وحب لفكرة النقابة، ولذلك دافعوا عنها.

ومن أشهر من دخل هذه المعارك "محمد غلاب" عام ٥٩ . وكان هناك مشكلة أخري هي وجود الشيوعيين والديمقراطيين في النقابات السورية، وقلت أن هدف النظام من البداية -كما قال- تطهير النقابات من الشيوعيين. وبدأها باعدام خميس والبقري، واللجنة التي تم تشكيلها بقيادة عبد المنعم عبد الرؤوف أحد أعضاء مجلس القيادة من الاخوان، وسكرتارية سيد قطب. واستمرت المعارك واتخذت أشكال مختلفة من المعارك من خلال الجمعية العمومية. وقبض علي زميلنا محمد بدر وكان في سجن أسيوط. وأتوا بنقابات موالية للحكم بقيادة العناصر العميلة. وكانوا يتغلبون علي العمال بواسطة عناصر السلطة في الانتخابات النقابية، أو اعتقال القادة أو فصلهم من العمل. حدث كل هذا في الفترة ما بين ٥٢ حتي ٥٩.

و توجت هذه المعارك بقانون أصدره الحكم لتصفية النقابات الديمقراطية والمستقلة في مصر وسوريا، وهو قانون عمل موحد (٩١ لعام٥٩) الذي كان به جزء خاص بالنقابات. و إلغيت من خلاله النقابات المصنعية ونص علي أن يتم تشكيل نقابة واحدة لكل عمال المهنة الواحدة. وأصبحت عضوية العامل في النقابة العامة للغزل والنسيج، أو النقابة العامة للصناعات المعندية وهكذا. وانتقلت كل السلطات التي كانت لدي النقابات المصنعية للنقابة العامة ( الأموال، واللائحة، والتوفيق والتحكيم والتحدث باسم العمال . . .الخ) ، وهكذا تم حل مشكلة العدد الكبير التي كانت تحتاجه الحكومة للسيطرة علي النقابات. وصار لديهم ٢١ عضوا فقط للسيطرة علي النقابة العامة، و هو أمرا سهلا. واللجان النقابية ليست هي النقابات المصنعية، فاللجان النقابية هي مندوبة في المصنع، فهي تابعة للنقابات العامة. وحتي لو تمردت هذه اللجان النقابية فسيتم حلهم والاستيلاء علي أموال عمال المهنة. وحدث هذا في مصر وسوريا. وكان من ضمن من اشتركوا في

وضع هذا القانون الاجرامي "عبد الحميد السراج" رئيس المخابرات السورية وهو من المقربين من النظام المصري، وقد لعب دورا كبيرا في الوحدة.

وكان أخطر ما في الموضوع هو إلغاء المقار النقابية، التي كانت مليئة بالنشاط العمالي والنقابي. وأصبحت اللجنة النقابية تجتمع في مقر النقابة العامة، وهي في المحافظات الرئيسية فقط. وهذا المقر هو أقرب " للكراكون". وبقانون ٩١ لعام ٥٩ شكل عددا من النقابات وتمت السيطرة علي النقابات في مصر. فيتم انتخاب اللجنة النقابية من المصنع كي تمثل عمال المصنع في اختيار النقابة العامة. وعندما يتم اختيار النقابة يتم إلغاء صفتهم بأنهم كانوا يمثلون العمال للإنتخاب في النقابة العامة. وتنتقل وظيفتهم إلي ممثلي النقابة العامة في المصنع، ولذلك نجد عدد اللجنة النقابية قد يزيد أو يقل. فاللجنة النقابية لا تمثل العمال بل تمثل النقابة العامة في المصنع. ولا يوجد شئ يسمي نقابة المصنع، ويقدم طلب الانضمام إلى النقابة العامة. كما يجب اعتماد أي قضية أو مشروع من النقابة العامة. كانت أموال المصنع يذهب أكثر من ٧٠% منها للنقابة العامة، وتأخذ اللجنة النقابية ١٥% . وتصرف علي العمال طبقا للائحة، والـ ٨٥% يأخذها الاتحاد العام والنقابة العامة. كما إنشئ بنك العمال. وفي تقديري كانت هذه هي الضربة القاضية للحركة النقابية المستقلة نسبيا في مصر وكذلك في سوريا. ومع صدور القانون، سيطر النظام علي النقابات العمالية سيطرة كاملة. وكان القرار الجمهوري (رقم ٨) قد صدر قبله، وينص على اعتبار عضوية الاتحاد القومي شرطا من شروط عضوية التشكيلات النقابية والخيرية وغيرها. فلماذا تفعل الحكومة هذا؟

وأعطى الشيوعيين الأمر أكثر من حجمه. واعتبروا أن تصفية النقابات المصنعية مكسبا لهم، لأنه تنفيذ للفكرة التي ناضلوا من أجلها قديما. وحتي الآن مازال محمد عبد العزيز شعبان مقتنعا أن النقابات العامة هو الوضع الصحيح وأي كلام ضدها خاطئ. كان عدد النقابات ٢٦ نقابة، وظل النظام يقلل منهم حتي وصلوا إلي ١٦ نقابة حتي يستطيع السيطرة عليهم بشكل جيد. وكانوا يدمجون النقابات بعضها في بعض بالرغم مع وجود اختلافات بين النقابات المختلفة. وعملوا النظام النقابي هرميا، وهذا خطأ كبيرا، حيث للنقابات بنية مستقلة، بمعني أن اللجنة النقابية تحكمها النقابة العامة، ولكن الاتحاد العام لا يحكم النقابة العامة. وكانت حجتهم في ذلك أن الاتحاد العام هو مجلس إدارة واحد وأعضاءه حوالي ٢١ فردا، ولو . . . . بشكل أو بآخر ٢١ فردا وسيطروا علي الاتحاد العام فسيطروا علي النقابة العامة. وذهب كل ما فعلناه منذ ٥٢ حتي الآن هباءً.

ونتيجة القمع الذي تمت ممارسته ضد الحركة العمالية والحركة الديمقراطية، تضاعف رأس مال عدد كبير من الشركات وكل هذا موجود في الوثائق. وبعد ذلك تم تكوين الاتحاد العام من النقابات العامة.

وفي أحد المعارك التي دخلها السادات بعد ذلك مع الشعب المصري، قال في إحدي خطبه " ليه ميكونش فيه بنك العمال . . . إلخ"، وذلك كي يجعل العمال يقفون في صفه. وسمح للنقابات العامة بعمل بنك وأبراج ومشروعات استثمارية وغيرها، فتحولت إلي فئة رأسمالية من خلال العمل النقابي. وقد يقول البعض أنهم غير رأسماليين. ومن ٥٢ حتي ٥٩ تهيئت الأجواء لنمو الرأسمالية المصرية الخاصة، ولذلك تم قمع الحركة العمالية. ومن المفارقات أن هذا القانون صدر ومئات من الشيوعيين المحترميين والعمال النقابيين الشرفاء يتم قتلهم في السجون والمعتقلات، فهل هذا القانون ديمقراطي وهو الذي حلمنا به في الأربعينيات؟. بالطبع لا.

**١٣- الوحدة مع سوريا والحملة على للشيوعيين**

كان صدور قانون ٩١ لعام ٥٩ في أثناء حملة اعتقالات لم تحدث فى مصر من قبل لجميع الاتجاهات. وقتل عددا كثيرا من المعتقلين فى السجون. وبدأ ذلك فى خطاب لـ عبد الناصر فى بورسعيد عندما أعلن عن انتهاء المعركة مع الاستعمار وبدايتها مع الشيوعيين، وكانت تلك علامة لبدء الحملة ضد الشيوعيين. وتتذكروا جميعا فيلم "أحنا بتوع الأتوبيس"، وكانت احداثه تعرض لواقعة حقيقية. و تم كل هذا بعلم ومباركة عبد الناصر. و اختير توقيتا مناسبا جدا وهو بدء الحملة في يوم ١ يناير ٥٩، والكل فى بيته للاحتفال برأس السنة، فقبض على عدد كبير جدا من الناس فى بيوته. وقد ثبت خطأ رأى ناصر بانتهاء المعركة مع الاستعمار لأنها لم تنتهى فعليا، ورأينا بعدها كارثة ٦٧.

واستمر قتل الشيوعيين فى ليمان أبو زعبل. وكان المعتقل يجبر على أن يقول أنه (مرة) ، يحيا عبد الناصر، أو يضرب بالشوم حتى الموت. وهذا ما حدث فعلا مع كثيرين مثل الشهيد شهدى عطية وفريد حداد ورشدى خليل. كما أطلق الرصاص على بعضهم مثل لويس إسحاق ومثل محمد عثمان فى طنطا. وهناك تفاصيل كثيرة عن ذلك فى كتاب "الأقدام العارية" للمرحوم طاهر عبد الحليم الذي لا تعتمد الوقائع به على الذاكرة فقط. وهو كتاب لم يطبع فى مصر. وتوجد كتب كثيرة توثق التعذيب والقتل، ولكن أشهرهم "الأقدام العارية".

ورغم محاولات مصادرة الحركة النقابية من أول إعداد خميسى البقرى ومذبحة كفر الدوار وحتى حملة ٥٩ ، إلا أن الإضرابات العمالية لم تتوقف من

٥٢ وحتى ٥٩ . وكان ذلك بمثابة صراع بين الحركات العمالية والسلطة الجديدة فى مصر لصالح رأس المال. وهناك بعض الدراسات الاقتصادية أثبتت تضاعف رأس مال شركات كثيرة فى هذه الفترة. وعندما صدر قانون العمل ٣١٧ أباح الفصل التعسفى وحدثت مواجهة لذلك والغيت هذه المادة.

وعند صدر قانون النقابات ٩١ لعام ٥٩، تزامن ذلك أيضا مع الوحدة مع سوريا. فتوج القانون السيطرة على النقابات وتدميرها- وليس تدعيمها - في مصر وسوريا أيضا. واستهدف من هذا القانون تصفية الجبهة الديمقراطية والشيوعيين لصالح البورجوازية السورية فى حزب البعث بقيادة شكرى القويتلى ولصالحه. فقامت الوحدة السورية المصرية للقضاء على الديمقراطية السورية. وفرح الحكم العسكرى المصرى بفرصة تصفية القوى الديمقراطية فى سوريا. وتمت تصفية الشيوعيين واغتيل سكرتير الحزب الشيوعى هناك فرج الله الحلو وتمت إذابة جسده بحمض الكبريتيك. هذا إلى جانب تصفية المراكز الثقافية السورية وإغلاقها.

وشهدنا وحشية وهمجية نظام عبد الناصر ضد حاكم قومى عربى وهو عبد الكريم قاسم ، بسبب تعاونه مع الشيوعيين. وتمت تصفيته أخيرا بعد عدة محاولات شارك فيها النظام المصرى وعلى السعدى فى العراق. ونجحوا فى قتل عبد الكريم. ثم صدر قرار من بومدين فى الجزائر لحل الحزب الشيوعى الجزائرى. وقيل وقتها أن ناصر كان له يد فى هذا. وأعطى عبد الناصر النظام الجزائرى هدية عبارة عن بعض ملايين الجنيهات. كانت بمثابة مكافأة لهوارى بومدين لقضائه على الشيوعيين وحله للحزب الشيوعى. واستمر هذا الوضع حتى جاء السادات، وشارك فى ذبح الحزب الشيوعى فى السودان، وكان به سكرتير اتحاد العمال العالمى الذى أعدم رميا بالرصاص بالتعاون بين سلطة النميرى وسلطة أنور السادات. أما موقف الشيوعيين من الوحدة فقد وقفوا بجانبها ورحبوا بها، رغم زعم رجالات الثورة أنهم كانوا ضدها. وكما رأينا منذ أيام، كذب هيكل على قناة الجزيرة هذا الموضوع وقال أنه كذب مفضوح.

### ١٤- الشيوعيون وقرارت حل الأحزاب

ونعود للثورة التى رغم ما أعلنت عنه من مبادئها الستة عند قيامها فلم يستفد العمال من هذه المبادئ. فحتى ٥٩ و ٦٠ كان العمال فى حالة مزرية، وفقر مدقع وسجون واعتقالات وقتل كما رأينا. ولم تظهر فوائد للتنمية أفادت الناس. وللحق، فقد تم في تلك الفترة خروج الانجليز ٥٤، والمعركة الثلاثية ٥٦، وتأميم القناة.

ونحن نعلم أن هدف النظام بعد الثورة كان تحقيق التنمية. فاحتاج النظام لتمويل للتنمية الصناعية مما دفعه لعمل تأميم جزئى للشركات والبنوك بنسبة ٥٠%. وعندما طلب تمويل من الغرب قوبل بالرفض. ولحاجة النظام لبناء الجيش وحاجته للسلاح، ورفض انجلترا وأمريكا إعطاءه السلاح، فقد اضطر إلى الاستعانة بالصين فى مؤتمر باندونج فى إندونيسيا، إلى جانب صفقة السلاح التشيكية المشهورة. وبدأت علاقات النظام مع الكتلة الشرقية.

ورغم أننا وجدنا النظام فى حرب ٥٦ اشتراكى بالفعل، وهذا ما حقق النصر السياسى فى هذه الحرب، إلا أننا يجب أن نعلم أنه لم يكن نظاما اشتراكيا. وعندما احتاج في ٥٩ أن يحدث تراكما رأسماليا ليتمكن من تحقيق التنمية، اضطر وهو آسف لعمل التأميم. وأطلق على ذلك قرارات اشتراكية، وليسمها كما يشاء. وأطلق عليها البعض اشتراكية، وآخرين قالوا رأسمالية الدولة. وجاء خروشوف ٦٤ لافتتاح السد العالى، وأشترط الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين.

وكان من المنظمات الموجودة الحزب الشيوعى المصرى. وبعد الانشقاق عن حديتو وانضمام ٣ اتجاهات مع بعضها تكون الحزب الشيوعى الواحد. و أصاب هذا السلطة بالجنون. فطلبت الحكومة منهم أن يحلو نفسهم، ويشتركوا فى الاتحاد القومي فرفض الشيوعيين فبدأت حملات اعتقال ٥٩ . وكان هناك فصيل فى الحزب بقيادة كمال عبد الحليم، وآخرين يدعون للدخول فى الحكومة، فيكون حل الحزب بالتالى تلقائيا. ورفض آخرين تماما الدخول فى الاتحاد القومى، ويمكن الرجوع فى هذا إلى كتاب استاذى طه سعد. وقدم هؤلاء مرافعة سياسية رائعة، فدافع الشيوعيين عن أنفسهم واتهموا الحكومة بالقضاء على النقابات، واستشهدوا بـ ٥٦ عندما أرسلوا للمخابرات فى الإسماعيلية، أيام الكفاح فى حرب ٥٦ ، وعملوا حرب العصابات واستطاعوا عبور القناة وساعدوا بشكل ضخم فى الكفاح المسلح، و لعبوا دورا واضحا فى هذا. واستشهدوا بـ لطفى واكد وأبونار، حتى يعلم ناصر إننا وطنيين رغما عنه وعن من والوه.

وذهب من ترافع المرافعة السياسية إلى أبو زعبل وتم تعذيبهم، وقتل منهم من قتل. وذهب الآخرين إلى القناطر، وتعاملوا معهم بلطف. وبمجرد خروجهم فعلا فى ٦٤، قررت حركة المقاومة الوطنية "حدتو" حل نفسها على اعتبار أن ما كانت تنادى به يقوم به فعلا الاتحاد الاشتراكى والسلطة الحاكمة بقيادة عبد الناصر. وتم الحل وكلف الزميل كمال عبد الحليم بالاتصال بالسلطة السياسية تمهيدا لاندماجهم فى السلطة المصرية. والقرار الآخر كان للحزب الشيوعى المصرى الذي حل نفسه أيضا وفعلا عام ٦٤.

ومن وجهة نظرى، كان قرار الحركة الشيوعية المصرية بحل نفسها قـرارا خاطئا وبه درجة عالية من تزييف الوعى. وقد شارك خروشوف نفسه فى هـذا. فمن وجهت نظرهم حققت السلطة الحاكمة من الناحية الموضوعية ما كان يطالب به الشيوعيين. فقد فسروا رأسمالية الدولة على أنها اشـتراكية. ولكـن تخفـيض ساعات العمل و التأمينات (التأمين ضد البطالة و التأمين الـصحى) قامـت بـه السلطة فعليا، رغم عزلها الشيوعيين عن العالم خلال ٥ سنوات فـى الواحـات. وجعلت هذه المكاسب التي تمت فى إطار رأسمالى الوجود المستقل للحزب بـدون فائدة ولا داعى له. وفى رأيي، أن شوشرة النظام على الشيوعيين وعـزلهم عـن العالم، جعل أول قرار لهم بعد خروجهم من المعتقل أن يحلو نفسهم. والاسـتثناء من ذلك كان مجموعة رفضت الحل، وكانوا أفرادا قلائل، وأطلقوا علـى أنفـسهم مجموعة الاستمرار.

وبدأت المجموعة فى التحرك فى أول السبعينيات وأنشأت الحزب الـشيوعى المصرى ٨ يناير. وشكل آخرون من الشيوعيين القدامى جماعـات أخـرى، و شاركو فى تأسيس بعض المنظمات، وهو ما أطلق عليه المرحلة الشيوعية الثانية. وهناك أيضا من دخل التنظيم الطليعى داخل الاتحاد الاشتراكى وصاروا أحبـاء الحكم، ومنهم شيوعيين كبار كانوا يشاركو فـى كتابـة تقـارير ضـد زملائهـم للحكومة.

## ١٥- الحركة العمالية في الستينيات

ونعود للحركة العمالية. وقد تحقق للنضال العمالى أغلب مطالبه كما ذكـرت من خلال السلطة بعد تأميم بنوك وتأسيس قطاع عام أثمر عن تراكم مـالى مكـن النظام من تحقيق بعض التنمية استفاد منها العمال. وكان من ضمن هذه المكاسـب التي حصل عليها العمال أن نسبة ٢٥% من الأرباح صـارت تخـص للعمـال. وكانت هناك معسكرات عمل تطوعى (فالكل من المفترض أن يتعامل مع المصنع باعتباره مصنعه).

ثم خصص ٥٠% للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية. وتمثيل العمال فى مجالس النقابات بنسبة مئوية ٢ للعمال و ٢ للموظفين. ولكن هذا الظن كان خطـأ، وقد اكتشفت ذلك شخصيا. ورغم اعتبار الكثيرين لما تحقق على أنـه اشـتراكية فعلا. فكان ممنوع على غير الأعضاء العاملين فى الاتحـاد الاشـتراكى دخـول مجلس الشعب أو أي جمعية أو نقابة أو نادى أو حتى جمعية فلاحين. وهكذا صار موضوع الـ ٥٠% عمال وفلاحين مسألة لا معنى لها، حيث أصبح القـرار بيـد

السلطة في التصريح بدخول هذا وعدم التصريح بدخول الآخر. وفى هذه المسيرة العمالية صار من فى النقابات ومجلس الشعب والمحليات عمالا خونة. ويكفى أن نعلم أن وزير القوى العاملة كان من السلطة الحاكمة. وكنت قد تحدثت عن فترة الطفولة عندما كنا نعمل، و في يوم قبضنا لرواتبنا تخرج علينا عصابة من الحقول، وتسرق نقودنا، وكنا نقول عليهم عصابة "ولع لي". وعندما كبرت وجدت من هذه العصابة أعضاء في الاتحاد الاشتراكى بالفعل. إذا كانت المكاسب بالنسبة للعمال وهمية، ولم يكن هناك أى تمثيل شعبى إلا بعد الاشتراك فى الاتحاد الاشتراكى. ولأن السلطة هى المتحكمة في من يدخل فى العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى، يصبح كل ذلك تمثيلا وهميا.

وبالنظر إلى النقابات وقوانينها، التى صدرت بعد قوانين الاتحاد الاشتراكى نجد قانون ٦٤ لعام ٦١. وكان بمثابة الضربة الأخيرة للسيطرة النهائية للحكم على العمال فى مصر. وأبقى القانون الجديد الأوضاع على ما هى عليه- لكن الجديد أن دور النقابات كان كالتالى

١- تطبيق القوانين واللوائح الصادرة من قبل السلطة من فترة ٦١ وحتى ٧٠. وكانت كلها قرارات جمهورية بشأن العاملين فى القطاع العام. إذا تحولت النقابات إلى جهاز حكومى.

٢- المشاركة فى تنفيذ خطط التنمية التى تقرها الدولة. وتقلص عدد النقابات تتقلص من ٦٠ إلى ٢٠ نقابة، وهذا لتيسير سيطرة الدولة عليها وعلى الانتخابات بها.

و تمت الانتخابات في عام ٦٤، وقد صار من المفترض أن تتم كل سنتان وليس كل سنة. وبعد ٦٤ استمر نفس الناس، حيث لم تجر انتخابات نقابية حتى عام ٧١، أى لمدة ٧ سنوات بدون انتخابات. وتحولت بنص القانون إلى أجهزة رسمية تنفذ تعليمات الدولة.

أما عن نشاط الحركة النقابية فى الفترة من ٦٤ وحتى ٧١، فلم تتوقف الحركات الإضرابية والاعتصامات. وفى ذاكرتى هنا سلسلة من الاعتصامات فى كل مصانع مصر حول مسألة المنحة، وكانت ظاهرة عامة. وذلك بالإضافة إلى إضرابات للمطالب المالية، وأشهرها إضراب عمال النقل العام بالإسكندرية عام ٦٢. وقد توقفت الحياة تماما أيامها. ومن أشهرها أيضا إضراب الادخار، وكان ذلك شكلا بدائيا للتأمينات يقتطع بناء عليه ½ يوم فى الشهر من كل عامل على أن يأخذ العامل المبلغ المتجمع عند خروجه للمعاش أو الوفاه. وكان وزير العمل أيامها أنور سلامة وكان من رجال الحكم، وكنا نصفه بأنه عميل من عملاء أمريكا

فى الحركة النقابية. وبعد صدور قانون التأمينات أصدر الوزير قرارا بصرف الـ ½ يوم نقدا. وبعد أن أستعد العمال لصرف ما دفعوه من قبل، إذا بقرار آخر يوقف الصرف على أن تحول هذه المبالغ إلى اشتراكات في التأمينات بأثر رجعى. أى أن هذه المبالغ راحت علينا، بعد أن نشترك فى التأمينات. أي تمت سرقة نقود عمال مصر التي تقدر الآن ونحن فى عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٣٠٠ مليار جنيه، سرقة علنية بعد إلغاء وزارة التأمينات ودمجها فى وزارة المالية وعمل وزارة الضمان الاجتماعى. ولأن الحرامى اتلخبط عندما تم كشفه، فجعل التأمين مع المالية و مع الضمان الاجتماعي والدقيق والأرز. لأن عادة السارق يحاول الكذب، فهو يخطأ فيما كذب فيه، وهذا ما حدث. وقبض على بعض العمال في ذلك الوقت بسبب موضوع الادخار وكذب الحكومة هذا.

ولإكمال السيطرة كان الإعلام والجرائد تحت سيطرة الحكومة. وحدث إضراب شركة سباهى (السيوف) وكفر الدوار. وللأسف كنا نتابع هذه الأحداث من إذاعة إسرائيل ومحطة الشرق الأدنى التى كانت تهاجم عبد الناصر دائما. وكما قلت سابقا، جرم الإضراب بعد حادثه خميس و البقرى. فكنا نطلق على ما نقوم به اعتصاما ونبقى داخل المصانع، ونترك الماكينات دائرة، بل ونزيد الإنتاج أيضا حتى نتجنب حدث أي شيء لنا. وفي وقت إضراب (أو اعتصام) سباهى، كنت وقتها فى شركة الأسكندرية للغزل. وكان سباهي من أكبر المصانع. وفى أحد إضراباته السابقة قتل حوالى ٥٠ فردا فى ترعة المحمودية رميا بالرصاص عام ٥١ كما ذكرت. وعندما حدث الاعتصام في الستينيات، كانت هناك وردتين بالداخل ووردية بالخارج، والمصنع كله محاط بمساكن العمال. وساعدنا الناس كثيرا فى توفير الطعام والشراب بقذفه من سور المصنع. وكانت مجموعة تشغل البوليس فتستطيع مجموعات آخرى قذف الطعام. واستمر الإضراب حوالى ٣ أيام. وانتهى باقتحام الشرطة للمصنع وضرب العمال. وكان هناك أضراب آخر مماثل في كفر الدوار، قبضت فيه مباحث أمن الدولة - برئاسة ممدوح سالم- على ٦٠ عامل. والمهم في ذلك أن الإضرابات لم تتوقف رغم المكاسب الاشتراكية الهشة.

وكنت أعمل في هذه الفترة فى شركة النيل للغزل الرفيع. وكان يتبعها شركة للغزل إسمها نزهة، مصنع عبود وكنت عامل غزل ودخلنا وقتها معركة انتخابية ليسقط أسوأ رئيس نقابة شهدته الأسكندرية، وكان لصا وعميلا حتى أنه قام بالنصب على العمال فى شركة عبود عن طريق تقديم شكوى للحصول على العلاوة لغلاء المعيشة، ثم تبين أن توقيعهم كان للتنازل عن قضاياهم التى رفعوها

فى المحكمة. واندمجت شركة عبود مع شركة النيل ودخلنا معركة لإسقاط النقابة. وتعرفت وقتها على المرحوم أحمد رضوان.

وحدثت معركة بين العمال وبين وإدارة شركة الإسكندرية للغزل والنسيج. وكان رئيس مجلس الإدارة هو المهندس عيسى شاهين (وهو من سيرد عنه فيما بعد أن صار وزيرا للصناعة وقام بنقل ١٩ فرد إلى أقاص المحافظات المصرية). وكانت هذه الشركة قد وضعت تحت الحراسة عام ٥٦، قبل أن تصبح قطاع عام لأنها كانت مملوكة لليهود وسيطر عيسى شاهين مع رجالاته عليها. وعندما أصبحت قطاع عام، كان هناك عمالا شرفاء من اليساريين أعضاء فى اللجان والاتحاد الاشتراكى. وكانوا دائما يحرجون عيسى شاهين فى الاجتماعات من أجل تحسين شروط العمل وأحوال العمال. وقرر رئيس مجلس الإدارة التخلص من هؤلاء العمل. فأصدر أمر أن عنبر النسيج فى الشركة آيل للسقوط ويجب إخلاء العنبر فورا رغم تحديث العنبر من فترة قصيرة بما تكلف ١٠٠٠٠ جنيه. وأصدر قرار آخر أن الماكينات معظمها أصبحت خردة وبالتالى سوف يتم صرف العمال والاستغناء عنهم. وكان فى هذا الوقت أمين مساعد للاتحاد الاشتراكى فى الإسكندرية، وكان الأمين العام فى هذا الوقت هو الليثى عبد الناصر شقيق الرئيس. وكان قرارا انتقاميا بدليل أن العنبر موجود حتى الآن، وثانيا أن الماكينات الخردة أخذها مصنع سباهى وظلت تعمل حتى أغلق المصنع.

وكان من ضمن أسباب غلق العنبر هو التربح غير المشروع عن طريق أن يصير جزء من التشغيل يتم خارج الشركة. فيتم نقل التحضيرات من قطن إلى خيط وتحضيرات من خيط إلى قماش ثم الصباغة ثم الطباعة والتجهيز. فكان يقوم بإعطاء القطاع الخاص بعضا من هذه المراحل ويتربح من ورائها عن طريق المصانع الخاصة. مثال على ذلك أن تجهيز ١ك من الغزل فى الشركة يتكلف ٣ جنيهات، وفى مصانع القطاع الخاص الصغيرة يصل حتى ٩ جنيهات. وكان من المفترض أن يتم أعطاء عددا من كيلوات الغزل لشركات النسيج لإنتاج كمية معينة. فيتم إعطاءها كمية أكبر من المفترض من الغزل، ويذهب فرق السعر إلى جيوب الحرامية. كما كانوا يتربحون أيضا فى مخالفة المواصفات والجودة. ويعودوا ويستلموا النسيج بالوزن المزور كما حدث في الأول ويأخذوا فرق السعر. وعند الوزن يبلل القماش بالماء فيزيد الوزن وهكذا. وكان هذا هو السبب الرئيسى لتخريب وغلق قسم النسيج فى الأسكندرية.

وكان هناك رئيس مجلس إدارة محترم جدا في سباهي هو مرزوق عبد الحميد، سمع أن شركة الأسكندرية للغزل والنسيج تبيع ماكينات النسيج خردة. وكانت المسافة بين شركة الأسكندرية وسباهى مثل رمسيس والقصر العينى.

فاخذ هذا الرجل كمية ضخمة من الماكينات وظلت تعمل حتى نهاية التسعينات تحت أمر مرزوق عبد الحميد. وكان هذا أيضا جزء من عملية التربح القذرة التى تمت. وأضرب وحضر إليهم حمدى عاشور المحافظ وسأل أين ذهبت الماكينات فقالوا أنها ذهبت شركة سباهى. فأصدر قرار بنقلهم إلى مصنع سباهى وانتهى الإضراب.

و كان هناك استبدادا إداريا. ومن أمثلة ذلك حينما عملت فى شركة النيل للغزل الرفيع وهي أول مصنع قطاع عام فى مصر للغزل عام ، وعينت فيها عاملا للغزل بعد خروجي من الجيش. وكان هناك اجتماع عمالى كل يوم جمعة لعمال الغزل والنسيج نناقش فيه زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة وتقليل العوادم. وكانت أمن الدولة تستدعينى كل فترة لمناقشة هذه الاجتماعات. وكان جهاز أمن المصنع يراقبنا. وكان مثل هذا الجهاز موجودا فى كل الشركات الحكومية. ورغم هذا استمرت هذه الاجتماعات سنتين وطورنا مطالب ضخمة فى صالح العمل والعمال، مثل حقنا فى معرفة سعر ما ننتجه وكمية إنتاجنا كعمال. حتى نعلم مقدار راتبنا، واقتراح آخر أن العمال بدل أن يجففوا وجههم ببكر الخيط فيخرب نتيجة لذلك، تصرف الأدارة للعامل (فوطة) بدل أهلاك (بكرة) تعطى إنتاج. وفعلا ذهبنا لمكتب الرئيس وأعطيناه نسخة من مذكرة اجتماعاتنا. وبعد فترة صدر قرار انقل إلى مخازن الشركة بالقاهرة بدلا من الأخذ بالاقتراحات و مكافأتى، أي أننا نعمل لصالح النظام والنظام يبهدلنا.

وقدمت شكوى لمكتب الرئيس، وشكوى لمكتب الأمة. وذهبت لأحد الشيوعيين الكبار (بدون ذكر اسمه لأنه توفى) وكان صحفيا ومعتقلا معى عام ٥٤، ورحب بى. وكنت أنوي طلب أن يساعدنا فى نشر ذلك حتى نأخذ حقنا. وسألنى هل آتاك احدا يريد عمل تنظيم شيوعى جديد؟ أي كان يقصد التجسس علينا. وأيامها كانت مذبحة الحزب الشيوعى فى إندونيسيا ضد الشيوعيين وتم قتل ½ مليون على يد سوهارتو. فقلت له أننى أتيت للزيارة فقط. وتراجعت عن فكرة نشر الشكوى. واتصلت بخالد محيى الدين فتعلل بأنه غير فاضى وليس لديه وقت. وقررت الذهاب إلى لطفى الخولي فى الأهرام، فقال لى أنه لن يستطيع أن يفيدنى، ونصحنى بالذهاب للاتحاد الاشتراكى لمقابلة أمين التنظيم عبد الفتاح أبو الفضل. وبالفعل قابلته، وبعد فترة صدر القرار بنقلى. وكان من ضمن مطالبنا ألا تذهب الشكاوى إلى المشكو فى حقه- فكنا نعلم بأن شكاوينا لا تصل للسلطة. وأصبحت بحكم عملي اتردد على مصانع الغزل فى شبرا الخيمة لمراجعة مطالب المصانع من الغزل المورد إليهم من الأسكندرية للغزل والنسيج. فجاء أمر آخر بألا أذهب

إلى شبرا الخيمة مرة أخرى، بأمر المباحث، وأن أظل فى المكتب فقط ولا أتحرك.

وكنت وقتها فى أكثر أوقات إعجابى بالاشتراكية، رغم أن قوانين العمل كانت مطاطة جدا وكلامها مرسل لدرجة أن الدولة وضعت نصوص تستطيع بها محاكمة العامل على نيته وليس فعله، مثل فصل العامل إذا سلك مسلكا غير لائق بالوظيفة. ونتيجة لذلك أن يستطيع المدير فصلى مثلا إذا مشيت حافيا أو لم أحلق ذقنى. وفى هذه الأثناء قل دخلي بشكل كبير نتيجة لعملي بالقاهرة. ثم بدأت حرب اليمن، واستدعيت للاحتياط العسكرى، ورحلت إلى الجبل الأحمر.

وذهبنا إلى مركز إعداد الرجال بمدينة نصر، وذهبنا للسويس، ثم اليمن. وكنت فى سلاح المدفعية. ووصلنى خطاب على منزلى بالفصل من عملى وذلك لأنكم سلكت مسلك غير لائق بالوظيفة بتقديم شكاوى ضد المسئولين. ولك أن تتخيل حالتى عندما أكون فى موقف الدفاع عن العروبة، ويأتى لي خطاب فصل من العمل من رئيس الشركة، الذى كان مشهورا بجرائمه ضد الحركة العمالية. ورجعت من اليمن ورفعت قضية ضد الشركة. ولم تنجح القضية ورفضت فى مجلس الدولة. وأنا أشك أن موضوع استدعائى لليمن كان مقصودا به استبعادي، حيث قال لي ضابط مخابرات بعد ذلك فى قضية قلب نظام الحكم عام ٧٣ "احنا قلنا إننا خلصنا منك فى اليمن". وبعد أن رجعت من اليمن، جلست ١٥ يوم فى المنزل. ثم أتاني استدعاء لحرب ٦٧. واستمريت حوالى عام حتى حدثت الهزيمة. ولم أذهب إلى سيناء. واستدعي كل الجنود إلى سيناء بحالتهم التي كانوا عليها. وبقينا نحن فى المدن. وبعد ٦٧، خرجت من الجيش ولم أجد عمل. وعملت فى أماكن بصورة مؤقتة.

وأذكر أن محاكمة الطيران وأنحراف المخابرات، كانت كلها اجراءات صورية. وتلك مهزلة أخرى معروفة. وكل ما نحن فيه الآن من خراب وتبعية، جاء من هؤلاء اللذين تسببوا فى هزيمة ٦٧. و صدر بيان ٣٠ مارس، الذى أعلن فيه ناصر لا لدولة المخبرات، وأنه مع الجماهير. ثم حدثت أول انتخابات مزورة بمجلس الشعب بعد بيان ٣٠ مارس، ومنع كثيرون من الترشيح والتصويت. وكان كل ذلك يتم بحراسة الشرطة. وتم التزوير الذي حدث ليأتى ناصر بنفس السلطة ونفس الأشخاص.

وكنت عندما عدت من اليمن و وجدت نفسى مفصولا ، قد رفعت قضية فى مجلس الدولة. وكان المحامى يساريا وهو الأستاذ فوزى حمزة. ونبهته لزمن التقادم للتقاضى الذي كان القانون يحدده ب ٦٠ يوم ثم صار ٣٠ يوم فقط. والذي ينبغي أن يحسب لى من تاريخ وصول السفينة إلى السويس وليس قبل هذا. وقدمت

له المستندات التي تثبت وجودى فى اليمن أثناء فصلى. ولكن القضية رفضت بسبب أنها رفعت بعد ٣٠ يوم من الفصل، ثم شطبت القضية. وجددت ثانية بدون إعلام المحكمة، فشطبت وتم تحميلى بالمصاريف.

وحجزوا على منزلى وجعلوا زوجتى توقع على الحجز بدون أن يطلعوها، وعينوها حارسا على المنقولات (العفش) حيث تصير ملزمة بعدم تبديدها. وكل هذا من أجل سداد مصروفات وأتعاب القضية التى تم شطبها ضدى وبعدها بأسبوع جاء المحضر إلى القهوة بجوار المحكمة وعمل محضر تبديد للمنقولات بالباطل. وكل ذلك دون أن نعلم. وتحول الورق إلى المحكمة، وأصدرت المحكمة حكما بالسجن ٣ شهور عليها. واستئنفنا الحكم، وترافع المحامى. وكان القاضى فى منتهى الشراسة وكان ضدنا بشكل سافر، لأن المحضر كتب فى تقريره إننا تعدينا عليه بالضرب والسب بعد تبديد المنقولات. فحكم عليها ٣ شهور مع إيقاف التنفيذ وقبلنا الحكم.

وأخذت تعويضا فى قضيتى ٢٠٠ جنيه، وأخذ المحامى ٢٠% منها وصرفت الباقى مع ما كسبته من اليمن. فزوجت أختى واشتريت لنفسى ساعة كنت أتمناها من صغرى واشتريت حذاء جديد. ثم عملت بمجال المعمار (الفاعل) وأرشدنى صديق إلى مصنع للنحاس كان يريدون فيه عمالا زهورات (بدون عقود). فذهبت وعملت. وكان عملا شاقا جدا. وكان معروف أن العامل الزهورات يجب تثبيته بعد ٣ شهور عمل متواصلة. وكان هناك مقاول معه بعض العمال استمروا فى العمل أكثر من عامان. وجاء مفتش مكتب العمل اليسارى الشريف عبد الفتاح شاهين، وكان يسكن بجوار مصنع النحاس. وذهب للمصنع وقام بتثبيت العمال. ومن يومهما أصبح المصنع لا يمنح عملا للعمالة المؤقتة. وأصبح العمل من ١٥ يوم حتى ٣٠ يوم فقط.

وكان العمل شاقا بشكل غير عادى. كنا نقوم بتقطيع الخردة وحملها ووضعها فى الأفران. فيعمل العامل في الصهد تحت الشمس طوال اليوم. وأيام وصول الخردة من مصانع أخرى كنا نعود إلى منازلنا بجروح في أجسامنا أحدثتها الخردة. وكان أجرى وقتها ٣٠ قرش فى اليوم، وهو أجر قليل بالنسبة للعمال المثبتين الدائمين. ولم يكن أمامى غير هذا. واستمريت في العمل حتى أتى رجال من المصنع وتأسفوا لى لأنهم سوف يستغنوا، عنى كما فعلوا مع عمال كثيرة. واكتشفت أن هناك مخبرين كانوا قد قدموا عني تقريرا بأنى شيوعى وأنى سأقلب المصنع وأحرض العمال.

وعملت بعد ذلك فى رصف الطرق ثم جاء لى من أخبرني أن مصنع سباهي يطلب عمالة مؤقتة. فاتصلت بالزميل فى النقابة و كنت أعرفه واسمه محمد

رشوان. وألحقنى بالعمل زهورات فى سباهى. واستغربت كي افصل من شـركة النحاس، ويتم تعيينى فى سباهى. ولكن يبدو أن قبضة البوليس كانت قد وهنت بعد الهزيمة. وكنا معزولون سياسيا إلى أن صدر قرار في عـام ٦٧ برفـع العـزل السياسى عنا نحن الشيوعيين. واكتشفت أن ما حدث في مصنع النحاس قـام بـه مخبر في المصنع من تلقاء نفسه.

واستدعانى مسئول من الدولة بعد تعيينى بفترة، وقال لى أننـا نـستطيع أن نمنع وجودك عامل دائم فى مصنع سباهى. وعملت هناك فى عمل حقير بعـد أن كنت عامل مميز فى عملى فعملت فى (الخلطة) وهو عمـل متعـب وللمبتـدئيين وليس للعمال الجيدين الفنيين مثلى . وحاولت الاستعانة بوسائط حتى انقل لعملـى الأصلى فى الغزل واخذ أجرا احسن، حتى ذهبت لمدير إدارة الغزل الفنى وأعتذر لى أنه لا حاجة إلى عمال غزل الآن. واكتشفت أن وراء هذا رجلا اسقطه العمال فى الانتخابات، وجعلوه مثل الكلب فى النعش بعد ذلك بعدة سنوات. وقد أوصـى هذا الرجل أن لا أن لا انقل إلى الغزل حتى لا أمارس عمل نقابى مـرة أخـرى وأثير العمال ضد الإدارة. وكان هذا الرجل عام ٥٦ عاملا في النسيج فى شركة بالإسكندرية اسمها شركة إيكا للغزل. وكان العمال النقابيين الشرفاء اليساريين قـد دخلوا معركة انتخابية لا تنزاع النقابة من السلطة وسـيطرتها. و وشـارك هـذا الرجل فى المعركة الانتخابية، ونجح فى النقابة، وبدأ نجمه يبزغ أيامها وأصـبح رئيسا للجنة النقابية حتى عام ٦٤ .

وفي الستينيات كانت هناك شكاوى فى مصنع عبود. فنشر العمال عن ذلـك وعن المخالفات التي تحدث بالمصنع فى مجلة أسمها الحقائق، كانت الوحيدة التى تخالف ما تقوله الجرائد الحكومية. ففصل سبعة عمال ونقـل آخـرون. وظلـت معاركهم مع الحكومة حتى عادوا للعمل مرة أخرى. وباختصار كان الاضـطهاد للعمال فى هذا الوقت على اشده من الفصل إلى السجن على النقـل فـى أمـاكن ووظائف أخرى وحتى أوائل السبعينيات.

وكان هناك أيضا نشاطا هاما في حركة عمال الغزل والنسيج فى الأسكندرية بالذات. وكانت تحت اسم حركة مؤتمرات الجمعة. بدأت الحركة فى ٦٩ وانتهـت فى ٧١. وهى اجتماعات لعمال الغزل والنسيج فى القهاوى والحدائق حول العلاوة الدورية للإنتاج. فكان الموظف حسب القانون يرقى بعـلاوة، لا يأخـذها عامـل الإنتاج، ولا يرقى على اعتبار إنه يأخذ أجر على إنتاجه، فكلمـا زاد إنتاجـه زاد أجره. وإذا كان هذا المنطق صحيحا فلماذا إذا وضعت الحكومة العامل فى درجة وظيفية إذا كانت لن ترقيه؟ وتركزت مطالبنا حول هذه النقطة. وقضينا ٣ سنوات فى المطالبة بهذا. وفي عام ٧١ صدر القانون ٦١ الخاص بالعاملين فـى القطـاع

العام. وسمح بالعلاوة الدورية لعمال الإنتاج ويومها تقابلت مع وزير القوى العاملة صلاح غريب وكان رئيسا لاتحاد العمال أيضا.

ونؤكد مرة أخرى، أنه رغم المكاسب الضخمة من ٦١ إلى ٦٧ إلا أنه كانت هناك حركات عمالية كبيرة ومستمرة مثل حركة عمال النقل. وأبعدت انتخابات ٦٤ النقابية كل القيادات المحترمة فى مصر. و ضربت كل النقابات بالتعاون مع المباحث العامة. وسيطر الأخوان على معظم النقابات، وسيطرت المباحث فى النقابات الأخرى. وبدلا من أن تكون الدوره عامان استمرت ٧ سنوات حتى ٧١. ونلخص علاقة السلطة بالحركة النقابية في ذلك الوقت بأنها؛ رقم واحد كان حب العمال للنظام، وثانيا سيطرة الدولة على النقابات حتى أصبحت جزءا من النظام، وثالثا عدم توقف الحركة الاحتجاجية.

وكانت السمه البارزة فى تلك الفترة هى المواد القمعية فى قوانين القطاع العام الجزائية. فكان قبل ذلك يتم النقل للعامل فى مكانه و لكن في نفس عمله، فاصبح يتم النقل إلى أي عمل آخر. فأصبح من الجائز نقل العامل من عامل نسيج إلى عامل مزلقان، ومن رئيس وردية إلى عامل مراحيض عمومية، وبنفس الأجرة. وكل هذا تحت مسمى مصلحة العمل والإنتاج التي ليس لذلك أي أى دخل بها. فكيف أكون عاملا على ماكينة وأحقق إنتاج، فيتم نقلى إلى مخزن فى الخرنفش فى الحسين، اشرب شاى، وأتناول ساندوتش ٨ ساعات يوميا، ويكون هذا من مصلحة الإنتاج!!! وبالقطع هذا كان من مصلحة البوليس والتنظيمات الأمنية الهرمية فى الشركاء، والتى كانت تسيطر على جميع مواقع الشركات. وثم إلغاء إشراف مكاتب القوى العاملة على شكاوى العمال وأصبح التحقيق فى الشكوى يتم عن طريق الشئون القانونية، رغم تبعيتها للجهاز الأمنى. فظلم العمال بإلغاء مكتب العمل.

ونؤكد أيضا أن النظام لم يحل تنظيم الأخوان، بل تحالف معه فى بعض الأوقات فى الفترة من ٥٢ وحتى بعد ٦٤ . وذلك حتى أن السلطة بعد انتهاء فترة شهر العسل مع الأخوان في ٥٤، بررت ذلك بإدعاء أن محمد نجيب كان مع الأخوان. ومن أمثلة التعاون تعيين الباقورى وزيرا للأوقاف، وعمل لجنة برئاسة البكباشى عبد المنعم عبد الرؤوف لتطهير اللجان النقابية من العمال الشرفاء والشيوعيين بعد محاكمة كفر الدوار. وكان سكرتير اللجنة سيد قطب. وكانوا يشجعوا الإخوان على السيطرة على النقابات الشريفة مثل نقابة شركة سباهى، واستخدموا أساليب البلطجة حتى تمت لهم السيطرة. وسيطروا على نقابة شركة سينا ايضا بنفس الأسلوب. وبعد انتهاء شهر العسل، تحول رموز الأخوان إلى

بلطجية للحكم ومساعدين له، حتى إدارات الحكومة ظهرها لهم لحاجتها إلى رموز جديدة.

### ١٦- الحركة النقابية في السبعينيات

أذكر أنه بعد هزيمة ٦٧ أصبح من يعمل فى هذه النقابات المشبوهة يسترزق من الكانتين والرحلات، فأصبحوا مجرد مرتزقة. وأصبحت النقابات مكان (للهبش). وأصبح الحال في النقابات مختلفا تماما، لأنها خرجت عن طوع النظام القوى الذى كان ضد الاستعمار والظلم. فبرغم أن النظام قبلها كان صاحب إجراءات تعسفية، إلا أن مجمل عمله كان لصالح الماكينة والعامل والوطن، وانتهى هذا كله وظهرت سؤاته بعد الهزيمة.

وحدث تطور فى الحركة النقابية. فحدثت عام ٧١ انتخابات للنقابات العمالية والاتحاد الاشتراكى. وذلك عندما حدث ما أطلق عليه ثورة التصحيح فى مايو ٧١. وانقض السادات على مجموعة عبد الناصر المتشددة الراديكالية، ونجح بمساعدة المخابرات الأمريكية، ومحمد حسنين هيكل وأشرف مروان. وكان للأمريكان مصلحة فى أن يأتي أمام إسرائيل شخصا يبطل كل شعارات الثورة. ولقد رأت المخابرات الأمريكية فى السادات –العميل السابق لها– أفضل الفرص والأشخاص الذين يستطيعون فعل هذا. وقررت المجموعة الناصرية بقيادة شعراوى جمعة وعلى صبرى ومحمد فوزى، بعد خلافات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية فى الاتحاد الاشتراكى، أن يخرجوا السادات. وأن يستعدوا الجماهير ضده. وأذاع وزير الأعلام استقالات كل هؤلاء الوزراء، وكان يعتقدون أن الجماهير سوف تخرج لتهتف بأسمائهم بدلا من السادات. وكان وهما كبير.

وانتهز السادات الفرصة، وقبض عليهم بحجة إنهم يريدون إحداث إنهيار دستورى عن طريق الحرس الجمهورى. والحقيقة إنه كان الجيش الجمهورى وليس الحرس الجمهوري، لامتلاكه جميع أنواع الأسلحة. وقبض عليهم بمساعدة مباحث أمن الدولة التي تعاونت مع السادات من خلف ظهر وزير الداخلية، وكان رئيسها ممدوح سالم الذى أصبح وزيرا للداخلية، ثم رئيسا للوزراء كمكافئة له بعد ذلك. واخترع لهم السادات محكمة وقانون جديد لأنه لم يكن هناك شيئا ضدهم عند تقديمهم للمحاكمة العادية، وكان يريد إقصاؤهم. فاخترع المدعى العام الاشتراكى وقانون العيب، لأن هذه المحكمة لا تحكم على أساس الفعل الجنائى مثل قوانين العالم، ولكن المدعى العام يحكم بالمزاج مثل محاكم التفتيش بالعصور الوسطى.

وأتى السادات بمستشار جديد ينفذ رغبته فى معاقبة جناح عبد الناصر لصالح جناح السير فى ركب أمريكا.

وتمت المحاكمة بقانون العيب. وقضى بأن الوزراء عند تقديم الاستقالة، كانت نيتهم عمل انهيار دستورى فى البلد. وتم الحكم عليهم بالإعدام والأشغال الشاقة. ثم تم العفو عند تصديق السادات للحكم. وتخيلت معظم الناس أن هذا كان انقلاب على النظام الاشتراكى، الذى لم يكن اشتراكيا أساسا. ولكن ما حدث كان صراع فى السلطة بين جناحين واحد منهم ضد الحكم صاحب تأميم القناة ومحاربة الاستعمار، ومع التحالف والتهاون مع الاستعمار الذى هزمنا من قبل. فقد كانت التجربة المصرية مع الدول العربية قد استهدفت الاستقلال عن الاستعمار، وكانت ضد مصالحه ومصالح إسرائيل المخطط لها قيادة المنطقة. ولعبت الهزيمة فى ٦٧ دورا مساعدا في ذلك. ولقد أوصلنا هذا الجناح بقيادة السادات وهيكل وأشرف مروان إلى مانحن فيه من خراب الآن.

وحاول هؤلاء عمل نقابات عمالية بها عملاء للسلطة الجديدة مع اتحاد اشتراكي جديد. فحدثت الانتخابات، التي كان أساسها إقصاء أصحاب التنظيم الطليعى من أى نقابة أو تشكيل سياسى. فتحت انتخابات ٧١ الصراع بين ممثلى العمال والنقابات والاتحاد الاشتراكى، للتخلص من أصحاب السياسات المناوئة للسادات، فمنهم من دخل السجن ومنهم من فصل. ويمكن رفض ترشيخ الباقي عندما يتقدموا للترشيح، حيث يجب أن يكون مع كل منهم شهادة عضوية من الاتحاد الاشتراكى، وبذلك يمكن اقصاءه عن طريق عدم إعطاؤه شهادة عضوية. ومن المؤسف، أن رئيس الاتحاد الاشتراكى في هذا الوقت كان الوطنى المخلص وزير الصناعة عزيز صدقى.

ومرت بعض الأسماء نتيجة لحالة التسرع في جلب رجال السادات وإقصاء رجال شعراوى جمعة وزملاؤه. فنجح بعض الشيوعيين ومنهم أنا وبعض الأخوة فى مجلس نقابة سباهى، ووصل ثلاث أفراد للاتحاد العام للنقابات. وقد ادى نجاحنا فى مصنعنا إلى لعب دور قيادى هناك. وكنا ثلاث أفراد مقابل ثمانية أفراد. وكانت مطالبنا بسيطة، تلخصت فى سيارات إسعاف خاصة بالمصنع لخدمة ١٤ ألف عامل، ومظلة لحماية العمال من الشمس والمطر أمام بوابات المصنع، وفتح البوابة الخلفية للمصنع. وتمت الموافقة على هذه المطالب امن مجموعة الثمانية ولكن رفضها المدير. وكما رفض أيضا حق العمال فى مراجعة كشوف المرتبات، بحجة عدم تعطيل الإنتاج.

ووجدنا أنفسنا فى مأزق ما بين ثقة العمال فينا وبين معارضة مجموعة الثمانية أفراد لأى مطالب لنا تخص مصالح العمال. وهناك فكرة ابتدعها

المسؤلون وهى تصويت الأقلية والأغلبية، وهى فكرة خاطئة، حيث لا يجوز إعمال الأقلية والأغلبية فيما يخص مصالح العمال. فلن يكون هذا الوضع تحقيقا للديمقراطية، بل منع حق العامل عن طريق التصويت. وطالبنا بجمعية عمومية. ورفض الطلب أيضا. فابتكرنا حل آخر وهى العمل مع العمال والإدارة مباشرة. فكل من له طلب يذهب به مباشرة إلى الإدارة رغم مخالفة هذا للائحة النقابية. وقررنا أن يتجمع عمال الغزل والنسيج خارج المصنع، حتى يعمل هذا التجمع على رفع سقف المطالب من الإدارة. واستفدنا من تجربة مؤتمرات الجمعة الخاصة بموضوع الإدخار من قبل.

وكان هناك رئيس نقابة شركة سباهى قد نشأ يساريا، وانتهى به الأمر كرئيس حكومي للنقابة، كما كان نائب رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وعضو مجلس الشعب عن دائرة الرمل. و أصبح مكروها جدا في انتخابات ٧١ . وكان العمال قد سقطوه في انتخابات النقابة، لدرجة أنهم وضعوا كلب ميت فى نعش، وساروا به فى المصنع، وخرجوا من البوابة، ورمو النعش فى ترعة المحمودية. وبعد سقوطه وجدنا وقد دخل النقابة العامة فكيف حدث هذا؟ لا نعلم. و كان عدد أعضاء الجمعية العامة، يمثل عدد عمال المصنع تمثيلا نسبيا، فكل ألف عامل لهم كذا عضو بالنقابة وهكذا. وكانت اللجنة النقابية مكونة من ١١ فرد، ومطلوب للجمعية العامة ١١ فرد أيضا بالإضافة إليهم. وجئنا لاختيار الـ ١١ الآخرين. واقترحت مجموعة الثمانية التصويت. ورفضت هذا لأنهم بالطبع سيكسبوا فى التصويت لأنهم أكثر. واقترحت أن يختار كل واحد منا واحد من المطلوبين. فوافقوا على هذا. وهكذا نستطيع على الأقل إحضار ثلاث أشخاص آخرين من أصدقائنا. و جاء ترشيح الذي اسقطه العمال في الانتخابات من قبل الثمانية. وهكذا وصل الذي وضعه العمال فى النعش، حتى صار سكرتير عام للنقابة العامة للغزل والنسيج. واعترضنا ولم نكن نعرف اللائحة، فكيف لمن سقط فى نقابة المصنع أن ينجح فى النقابة العامة.

وكان البوليس يشطب بالأمر كل النقابيين الشرفاء اليساريين. ولمهزلة القدر أن هناك قوى يسارية تحتفل بذكرى تأسيس اتحاد عمال مصر فى ١ يناير ٥٧. وأما أنا فاعتبر هذه الذكرى هى وفاة ديمقراطية النقابات فى مصر. وكانت خبرة اليساريين فى العمل النقابى محدودة جدا، نتيجة لأبعادهم وشطبهم. ولم يكونوا يعرفوا شيئا كثيرا، وكنت مثلهم أيضا. وعندما دخلت سباهى، وتم اسقاط هذا الرجل ثم نجح فى اللجنة، اكتشفت الخلل فى النظام النقابي. ففكرنا فى مؤتمرات الجمعة مرة أخرى حتى نسعى من خلالها إلى التعرف على اللوائح والقوانين الخاصة بالنقابات و تنظيمها وقوانين العمل لرفع وعينا ووعى العمال. وبالطبع

حوربت هذه مؤتمرات من الدولة البوليسية. و وضع البوليس فى هذه المؤتمرات من يحاول تخريبها من الداخل.

واستمرت هذه الاجتماعات (الجمعة) والحركات من ٧١ حتى ٧٣. وانتهت إلى بلورة برنامج عمالى خاص بالحركات النقابية وتحسين نظام العمل وحالة العمال. وضربت الحركة بالقبض علينا حوالى سنتان قضيناهم فى سجن الحضرة بالإسكندرية. وأفرزت هذه الحركة عدد من القادة، فلم يكن هناك أى نوع من القادة أما بسبب السجن أو العمل لدى الحكومة والاتحاد الاشتراكي. وباختصار شديد لم تعد هناك نقابات عمالية، لأنها كانت فعليا تحت سيطرة الدولة. وبعد أن خرجت اخترعوا لها قوانينها. وخاطبت حركتنا للناس بأن القوانين من صنع البشر، وأى قانون لا يخدم الناس يجب أن يتغير. وحاولت الحكومة أن تقول للعمال ألا يصدقوا هذا، حيث لا يمكن تغيير القوانين واللوائح. فنرد عليهم أن النظام السياسى نفسه تغير من ملكى إلى جمهورى.

والمهم نجحت حركة مؤتمرات الجمعة فى عمل جمعية عمومية لعمال الغزل والنسيج. وكان فيها من هو ضدنا ومن معنا. وكانت أول مطالبنا أن من يسقط فى نقابة المصن أو الشركة، لا يصح أن يدخل فى النقابة العامة. ورفعنا مطالب أخرى خاصة بالحريات النقابية. فصدر أمر بغلق النقابة ومنع الاجتماعات إلا بمعرفة رئيس اللجنة النقابية بالمصنع المعنى. وجاء إلينا بلطجية من هيئة الأمن القومى، لمنع هذه الاجتماعات ولو بالقوة. وكانت هيئة الأمن القومى تتخلل مصر كلها بشركاتها مصانعها. وكان البلطجية وعملاء البوليس غير باقى العمال، ويحق لهم المجيء والانصراف فى أى وقت. وكان بعضهم يبيع حشيش داخل المصانع وأشياء أخرى. وكان الأمن يتركهم لأنهم جواسيسه. وقاموا باحتلال النقابة ليضربونا إذا حاولنا الدخول. وأتى الأمر بضربنا واعتقالنا من فوزى معاذ مباشرة الذى أصبح محافظ الأسكندرية فيما بعد. وكانت إعداد العمال وقتها تزيد عن ١٠٠٠ فرد فى الاجتماع الواحد وكان المنتظر من حكومة رشيدة أن تشجع هذه الاجتماعات ولا تحاربها.

ثم عملنا خدعة لفتح النقابة بدون احتكاك. فتقدم عمال شركة سباهى لرئيس الدورة النقابية وقالوا له أن هناك من هو مرشح لرئاسة النقابة بعد أن تم سقوطه من قبل، وهو يقول بين العمال أن هذه النقابة لم تقم بعمل اى شئ للعمال فى هذه الدورة، ونحن لنا مطالب خاصة بعمال قسم النسيج. وتقدموا بطلب مكتوب غلى رئيس النقابة الذي تم استفزازه. فعمل اجتماع ليقول فيه إنجازات النقابة ويرى مطالب عمال النسيج. ودعيت اللجنة النقابية كلها الإحدى عشر، ومنهم أنا. وكنا

أعددنا فى حالة فتح النقابة أبوابها لمؤتمر عام يدخل عمال الشركات الأخرى إليه. وفعلا امتلأت النقابة بأناس آخرين.

وكنت عرفت من قبل أن مسئول الأمن كان يدس لنا بعض جواسيسه لتسجيل اجتماعاتنا، لأن واحد منهم اعتراف لنا بذلك، حيث كان ضميره حيا. وذكر انهم قالوا له إنهم يريدون منه تقريرا ضد أعداء الوطن. فكتب تقرير عن الأخوان وعن المديرين الذين لا يعملون. فقالت له المباحث إنهم يريدون تقارير عنا نحن الشيوعيين. وأصبح هذا الرجل يحضر الاجتماعات ولم يسجل شئ، ثم أعترف لى. وقا إنه ليس وحده الذي طلب منه ذلك، بل هناك أكثر من واحد يقوم بالتصنت عليكم، ولهذا أنا أحذرك. وسألته هل تستطيع قول هذا الكلام فى مؤتمر عام فقال نعم. وكان قصدى انه لو كان صادقا فسوف يقول ويكون ذلك بمثابة حماية له، وإذا كان كاذبا فلن يقول شيئا.

وعندما بدأ الاجتماع، وطلبت الكلمة بعد أن استعرض رئيس النقابة إنجازاته النقابية. وسمح لى بالكلام وقلت أننا فى ٤ مايو، وكنا نتمنى أن يكون الاجتماع فى أول مايو للاحتفال بعيد العمال. وأن هناك أحداث مشهورة حدثت في ذلك اليوم. ثم عددت مطالب العمال. وبعد أن انتهيت تكلم الرجل وقال أن المخابرات هددته بالحبس إن رفض أن يكون مرشد للبوليس. وإنه ولا يدرى ماذا يريد هؤلاء من العمال المحترمين، في حين أنهم يتركون اللصوص والمرتشين. ونال تصفيق الجميع. وأحس رئيس النقابة بالخجل والخزي. وحذرتنا الناس من أن يقوم أحد رجال المخابرات بقتل هذا الرجل الشريف. فقلنا أنه لو حدث للرجل مكروه ستكون المخابرات مسئولة عن ذلك بشكل مباشر.

وبعدها تم القبض علينا من منازلنا فى شهر يونيو عام ٧٣ . وقبض على آخرين من القاهرة من الأدباء والمحاميين والمثقفين بتهمة تنظيم شيوعى صينى لقلب نظام الحكم. وقيل ذلك لأن علاقة مصر بالاتحاد السوفياتى وقتها كانت جيدة، فقيل شيوعى صينى. وظللنا ١٨ شهر، منهم ٦ شهور حبس انفرادى وهذا مخالف لقانون السجون. وفي يوم ٦ أكتوبر، اخبرنا المخبرون بعبور قناة السويس. وسمعنا وقتها بالثغرة فى الدفرسوار وقلت لزملائى حسب خبرتى أن الجيش الثالث محاصر فى الثغرة. ثم نقلنا إلى العنابر، وأحضر أسرى إسرائيليين إلى عنابر التأديب. وكانت تتم معاملتنا مثل الأسرى الإسرائيليين.

وكان من المفترض أن نقدم تظلم كل ٣٠ يوم. وكنت أفعل ذلك مع زملائي، فيجديد الحبس ثانية. وآخر عام ٧٤ كنا فى جلسة أمام محكمة الأسكندرية. وكانت المباحث قد كشفت في التحقيقات عن كل المرشدين الذين كانوا يسجلون لنا اجتماعاتنا، حيث اعتمد على شهاداتهم لأنه لم يكن لديهم أي شهادة أخرى أو دليل

مادى ضدنا. وكانت زوجاتنا وأخواتنا فى بهو المحكمة ينتظرون هؤلاء الشهود، وبمجرد رؤيتهم يدخلون اندفعوا يضربونهم بالأحذية والشباشب، حتى أن حراسهم من مباحث أمن الدولة اندفعوا فى كل اتجاه، ولم يستطيعوا حمايتهم.

وحدثت فى هذه الجلسة مظاهرة ضخمة من الطلبة والعمال أمام المحكمة كانت بقيادة المرحوم المناضل تيمور الملوانى وآخرين معه ومنهم أخته مديحة. وذعرت الحكومة وأغلق باب المحكمة. وانشدت المظاهرة بالخارج نشيد "بلادى بلادى". فصدر قرار بعمل متاريس على أبواب المحكمة، وصدر قرار بتأجيل القضية. وأنزلونا إلى بدروم المحكمة. وهربونا من بوابة جانبية. وأرسلونا للسجن من طريق أخر.

وفى جلسة أخرى عام ٧٥ أخذنا إفراج جميعا على ذمة القضية وهرب جزء منا وبقى جزء آخر لم يهرب. وأعيدت المحاكمة بعد ذلك وصدرت أحكام بالبراءة للجميع. وكان القاضى (الجمل) محترما جدا والمحامون برئاسة الهلالى وأ/ عادل أمين دفعوا ببطلان قانون المخابرات والتسجيلات. ولم يكن هناك جريدة رسمية بها نص قانون للمخابرات. وأخذت المحكمة بذلك بحكم للمحكمة الدستورية ببطلان التسجيلات التي تتم بمعرفة مرشد أو بلطجى، بل يجب أن يتم التسجيل بمعرفة ضابط له صفة الضبطية القضائية. وصدر الحكم بالبراءة لهذه الأسباب عام ٧٦. واعترض رئيس الدولة على الحكم عند التصديق عليه (السادات). وحول الحكم لدائرة أخرى وأقرت الدائرة الأخرى البراءة عام ٧٧ أو ٧٨ لا أتذكر.

وبعد الإفراج عنا، وهروب جزء منا وبقاء آخرين، تم استئناف الحركة باتساع أكبر على يد أحمد رضوان رحمه الله. وانضم لها ناس آخرين. و في فترة سجننا، كان هناك إضرابان شهيران واحد في الشركة الشرقية للكتان والقطن، وقتل فيه عاملا بالرصاص. وكان الآخر إضراب عمال الشحن والتفريغ بميناء الإسكندرية. وفي هذا الإضراب ركب العمال عربات نقل من الميناء حتى استراحة السادات في المعمورة، للشكوى للرئيس نفسه. وحاصرهم الحرس الجمهورى وقبض عليهم ورحلوا إلى سجن الحضرة عام ٧٤.

ومع استئناف الحركة عام ٧٥ ورغم أنها كانت أكثر اتساعا إلا أن مطالبها كانت متدنية رغم أنها كان يجب أن تكون أعلى. وتركزت المطالب في وجوب أعطاء الوجبة الغذائية. وظهر فى هذه الحركة الزعيم الوطنى أبو العز الحريرى. وخافت الحكومة لاتساع الحركة فاعتقلت العمال فى ٧٦ لمدة شهر أو شهرين. وصدر قرار من السيد عيسى شاهين وزير الصناعة وقتها بنقل العمال المعتقلين إلى محافظات أخرى. فأضرب العمال عن الطعام. ولكنهم نقلوا لأماكن بعيدة فى الصعيد والصحراء الغربية والواحات. وتم نقل أحمد رضوان إلى حدود السودان

فى حلايب وشلاتين على البحر الأحمر. و نقل آخرين إلى مصنع كيما جنوب أسوان. وكان الهدف من نقل كل هؤلاء أبعادهم عن الاتصال بالتجمعات العمالية. أى أنها كانت حركة شريرة من أمن الدولة والدولة نفسها. والمضحك فى الموضوع كان نقل عطية عياد من مصنع كيما الذي كان يعمل فيه بوظيفة ميكانيكى إلى العلاقات العامة!!!؟ فهل هناك أعبط من هذا؟

وكان خطأ الزملاء الفادح هو عدم رفعهم قضايا ضد النقل. وحال دون ذلك عدم وجود نقود معهم لرفع القضايا. ورفع الزميل أبو العز الحريرى قضية منفردة، على أساس انه حين يكسبها، يرفع الآخرون قضاياهم. ولم يكونوا يعرفون أن زمن رفع القضايا محددا فى القانون. واستمرت القضية ١٠ سنوات حتى كسب أبو العز القضية. ولم يستطيع غيره رفع قضايا لانقضاء زمن التقاضى بالتقادم. وأخذ أبو العز الحريرى تعويضا عن هذه المدة. أما باقى الزملاء فقد أصبحت أحوالهم أحسن من أماكنهم السابقة. لكن الشئ الغريب، أن أي من الزملاء لم يقوم بأى نشاط فى مكانه المنقول إليه، رغم أنهم كانوا ١٩ فرد ذهبوا لأماكن عمالية جديدة. وكانت لدى هؤلاء الـ١٩ فرد المنقولين مشاكل أسرية.

والاستثناء من ذلك كان المرحوم أحمد رضوان الذي نقل إلى حلايب وشلاتين في البحر الأحمر. وأصبح يتصدى لأى مشاكل تقابل العمال فى هذه الأماكن. وكان الوحيد الذى تصدى لـ سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة. وكان اصل الوزير من صعيد مصر من جماعة (الكلح) فى قنا وأسوان، ثم صعد حى أصبح وزيرا للعمل. وفي الثمانينيات، وكانت تباشير الخصخصة قد ظهرت، كان فى جولة فى مناجم البحر الأحمر. و فى وسط خطبته عدد ما قامت به الحكومة لصالح مصر وعمالها. ووقف له أحمد رضوان وقال اتفاقية كامب ديفيد خزى وعار، وإنكم بسياساتكم سوف تخربون الاقتصاد المصرى. وأطلق على الانفتاح، تعبير (انفشاخ) البلد أمام الأجانب. وتحدث عن معاناة عمال المناجم والمحاجر فى إنتاج الكمية المطلوبة لحصول العامل على أجره كاملا. وأن العامل كان يأتى بأسرته لتساعده فى العمل حتى يتمكن من إنتاج الكمية المطلوبة ، وهى جريمة كاملة!؟ وكانت المناجم تنهار على من يعمل فيها لأنها كانت متخلفة تقنيا و تسبب مرض اسمه التحجر الرئوى. وكان المرض يصيب زوجة العامل وأطفاله أيضا. فتصدى أحمد رضوان لك ذلك أمام سعد بن أحمد، وكشف له أن مقاول الأنفار عضو فى الحزب الوطنى. وهو بعد ابتزازه للعمال يقوم بتهريب المخدرات فى البحر الأحمر. وقام (ببهدلة) الوزير أمام الناس كلها.

هذا كان موجز لحركة عمال الغزل والنسيج فى مرحلتها الأولى بدءا من عام ٦٩ ومطلب الحرية ومطالبهم الاقتصادية أيضا، ونجد تفاصيل عن هذا فى كتاب

عادل أمين الصادر عام ٧٣. وقد وصلنا الآن حتى عام ٧٧ فـــى كلامنـــا عــن الحركة العمالية. واتذكر أننا حتى عام ٦٧ وفي ظـــل الهزيمـــة، كـــان لنـــا رأى كمواطنين شرفاء، وهو أن هذه الهزيمة كانت بسبب الدولة البوليسية التي ليس لها أى شرعية. وقد أدت سياساتها الداخلية إلى الهزيمة الخارجية. وذلك رغما عــن كل المكاسب التى حدثت بعد الثورة، والإصلاح الزراعى، والتأمين الصحى والحد الأدنى للأجور وقوانين العمل، رغم وجود عقوباتها الصارمة مثـــل ســـلطة نقـــل العامل الذى يستخدم ضد كل من يرفع رأسه أو صوته.

# «المشاغب».. فتح الله محروس

وسط حشود ٢٨ يناير ٢٠١١ بالإسكندرية، يسير رجل في الخامسة والسبعين من عمره، متوكئا عصاه، ملتفحا كوفيته الصوفية يقاوم بها نزلة برد أصابته قبل عدة أيام.. وسط نهر لا ينقطع مدده من بشر لا يعرف معظمهم، يسير محاولا التعرف على وجه الحدث الفريد الذي يعيشه.. هل هي الثورة؟ تبدو كذلك منذ اللحظة التي استمع فيها لأصوات المتظاهرين بحلوان في اليوم السابق.. وقتها قفز من فراش المرض مقررا انهاء زيارته القصيرة للقاهرة والعودة للإسكندرية صباح «جمعة الغضب».. فدون شك لن يفوّت هذا الحدث وهو خارج مدينته التي شهدت ٦٥ عاما من مشاغباته المستمرة مع السلطة.. كل سلطة وأي سلطة.

إذن احتاجت الثورة ٧٥ عاما من عمره، زار خلالها سجون ناصر والسادات، واختبر الهرب مرات عديدة من شرطة وضعته على لائحة "المشاغبين". كانت إحداها بعصر مبارك حين كان في الثالثة والخمسين من عمره وقتها. شارك في تأسيس نقابات عمالية وأحزاب سياسية سرّية وعلنية، وعارض أنظمة الحكم من عهد فاروق وحتى مبارك وما تلاه من حكام مؤقتين.. ربما لم تمنحه الثورة فرصة الوقوف وسط كل هذا الزخم لمراجعة ما جرى.. ولكنه بالتأكيد فعل في لحظة ما تالية.. ربما استند على جدار مستريحا لبعض الوقت من مسيرات لا تنقطع ليتذكر كل ما مضى.. ومن مضوا.

قبل ٥٥ عاما من ذلك اليوم وقف طفل صغير، في العاشرة من عمره، اسمه فتح الله محروس يشاهد مظاهرات مشابهة تهتف مطالبة بالجلاء.. لم يكن يعرف معنى الكلمة.. فسأل أحد أصدقائه عن معناها ليخبره أنها تعني خروج قوات الاحتلال الانجليزي من مصر، وأن الطلبة والعمال يسيّرون مظاهرات بكافة المحافظات مطالبين بالجلاء.. أعجبته الفكرة.. ذهب لمعسكر الإنجليز الذي يعمل به بمنطقة جناكليس القريبة من الإسكندرية حاملا طلاء احمر اللون وفرشاة.. ومضى يكتب على كل جدران المعسكر كلمة الجلاء.. وقبل أن ينتهي من عمله ذلك قبض عليه جنود المعسكر الذين قاموا بنقله لقسم الشرطة.. ليتم استوابه عن فعلته.. لم يكلفه الأمر كثيرا هذه المرة.. أنقذه واقع أنه طفل.. فقط بضعة ساعات من الاحتجاز والاستجواب قبل أن يحضر والده ليستلمه ويعاقبه على ما فعله بالضرب.. ليبدأ بهذه الواقعة تاريخا من المشاغبات التي لم تنتهي.

البداية:

ولد فتح الله محروس في ٧ أكتوبر ١٩٣٦، بقرية الحجرات بمحافظة قنا، هاجر الجد أولا للإسكندرية، كعادة أبناء الصعيد وقتها، بحثا عن رزق غير متوفر بمحافظاتهم، ثم لحقت به العائلة تباعا في أوائل الأربعينيات. عمل الرجال أول الأمر في إحدى المزارع ثم التحقوا بمعسكرات الإنجليز كعمال بناء. لم يحظ «محروس» بطفولة طويلة.. فبعد فترة قصيرة من اللعب مع أقرانه بشوارع حي باكوس الشعبي بالإسكندرية انتقل للعمل بمعسكر القوات الإنجليزية بمنطقة جناكليس التابعة لمحافظة البحيرة والقريبة من الإسكندرية. بدأ عمله كـ"سايس" لحمار يُستخدم لتجهيز الطوب اللبن الذي تبنى به المعسكرات، وكان يتقاضى ١٠ قروش في الشهر بينما يتقاضى الحمار ١٥ قرشا.

استمر «محروس» في العمل بمعسكر الإنجليز مع والده، رئيس العمال، وباقي أقاربه حتى سنة ١٩٤٧ وقعت خلالها حادثة «دلو الطلاء الأحمر» التي كادت أن تكلفه ووالده عملهما، قبل أن تنتقل قوات الإحتلال البريطانية لمدن القناة تطبيقا لمعاهدة ١٩٣٦. بعدها عمل «محروس» كمساعد حداد

بأعمال البناء والتوسعات بشركة «سباهي للغزل» وشهد وقتها إضرابات العمال سنة ١٩٤٨ والتي عمَت المصانع بمنطقة «الرمل» بالإسكندرية.

كان «محروس» في تلك الفترة يتمنى أن يعمل بأحد مصانع الغزل والنسيج، بعيدا عن مشقة أعمال البناء التي لم يكن يحتملها كطفل، إلا أن صغر سنة وقصر قامته حجبت عنه تلك الأمنية بعض الوقت حتى تمكن من العمل بشركة «الطويل للغزل»، الشركة العربية بوليفار حاليا، في وقت لاحق سنة ١٩٤٨ بوساطة أحد أصدقاء والده وبفضل ارتداءه حذاء مرتفع من مخلفات الجيش أطال قامته سنتميترات معدودة. بدأ عمله أولا كمساعد في عنبر الإنتاج ثم لاحقا كعامل تشغيل للماكينات.

كانت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بكل ما فيها من حراك وإرهاصات ثورة شعبية لم تتم وقتها، مظاهرات الطلبة من أجل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والجلاء الكامل للإنجليز عن مصر، إضرابات العمال وحركة واسعة لتشكيل النقابات إنتزاعا وغصبا رغما عن السلطة، أحزاب ومجموعات سرّية تتشكل من كافة التيارات السياسية، غضب ومجتمع يتحرك وسلطة غير قادرة على إرضاء الناس ولا قمع حركتهم بشكل كامل. كان الوضع ينذر أن حدث ما جلل في الطريق. وسط كل هذا بدأ وعي «محروس» في التشكل مع احتكاكه بالعالم الخارجي.

لم تكن شركة الطويل للغزل التي عمل بها «محروس» وقتها بعيدة عن كل ما يدور في المجتمع، مصانع الغزل والنسيج عموما كانت تموج بالحركة العمالية والإضرابية وموجة تشكيل نقابات مصنعية تهاجم بشراسة من أجل حقوق العمال. بالنسبة لـ«محروس» كان «عبد الرحيم»، الذي تتصدر صورته منزل فتح الله، هو مفتاحه لذلك العالم، صديقه وزميله اليساري بالمصنع. يعملان أمام ماكينتي غزل متجاورتين مما مكنهما من تبادل الحديث طول اليوم وفي الراحات وقبل وبعد وردية العمل.

حديث «عبد الرحيم» طرح على ذهن «محروس» كل الأسئلة غير المعتادة، عن المَلَكيّة وفسادها والإقطاع وأصله ومظالم العمال وأرباح أصحاب الأعمال، ازداد ارتباط «محروس» بـ«عبد الرحيم» وانضم لهما زميل آخر في حوارتهما هو «عبد الحميد شتا»، وبدأ رحلة تعرفه على الأفكار اليسارية.

سنة ١٩٥٠ نجح عدد من عمال شركة الطويل في تأسيس نقابة لهم برئاسة العامل اليساري محمود دربالة، وقررت النقابة تنظيم إضرابا تضامنا مع عمال مصنع مجاور لهم كانوا قد أضربوا مطالبين بعلاوة مكافحة الغلاء التي أقرها مصطفى النحاس، رئيس الوزراء وقتها، ولم تلتزم بها إدارات المصانع.

لم يكن «محروس» يعرف أن هذه الواقعة ستغير حياته. قررت النقابة أن الإضراب سيكون رمزيا لمدة نصف ساعة فقط، تتوقف فيها ماكينات المصنع عن العمل، تضامنا مع زملائهم في المصنع المجاور وأيضا للمطالبة بنفس مطلبهم في العلاوة.

علمت إدارة المصنع بخبر الإضراب، وامتلأت العنابر بمشرفي الإنتاج ومديري المصنع وأصحاب الشركة الذين أمروا رئيس العمال «أبو العزم» بإعادة تشغيل الماكينات. وبالفعل بدأ رئيس العمال بإعادة تشغيل الماكينات واحدة تلو الأخرى وسط وجوم العمال الذين شعروا أن إضرابهم يفشل حتى وصل «أبو العزم» لماكينة «محروس» وقام بإعادة تشغيلها.. ليفاجأ بـ«محروس» صاحب الـ١٤ عاما

وقتها القصير القامة يقوم بدفعه بعيدا عن الماكينة ويوقفها عن العمل مرة أخرى.. ليبدأ عمال العنابر المختلفة في التصفير تضامنا مع محروس وإيقاف الماكينات تباعا بعد ذلك.

عقب هذه الواقعة احتفلت النقابة بـ«محروس» في مقرها واحتفوا به، وبدأ في التعرف أكثر على العمال اليساريين في المصنع حتى انضم إلى تنظيم طليعة العمال الشيوعي.

لم تستمر نقابة «محمود دربالة»، كما كانوا يطلقون على نقابة عمال شركة الطويل، كثيرا فسرعان ما تم اعتقال قياداتها وحلّ النقابة. تظاهر العمال وقتها على سلم المحكمة أثناء محاكمة قيادات النقابة وشاركهم «محروس» التظاهر. وسرعان ما انخرط بعد ذلك في تأسيس ما عرف باسم اللجنة المصنعية أو لجنة المندوبين، وهي بديل عن النقابات ولكنها لم تكن علنية. يتم اختيار مندوبين عن العنابر المختلفة ليشكلوا لجنة تدير تحركات العمال داخل المصنع للمطالبة بحقوقهم. نظمت اللجنة المصنعية عددا من الإضرابات في شركة الطويل ساهم «محروس» في الإعداد لها حتى تم فصله من المصنع لاحقا مع عدد من زملائه. لينتقل «محروس» بعدها للعمل بشركة الإسكندرية للغزل والنسيج حتى يوليو ١٩٥٢.

**ثورة يوليو والعمال:**

عندما انقلب الجيش في يوليو ١٩٥٢ على الملك وأجبره على الرحيل، اجتمعت اللجنة الحزبية بالإسكندرية لتنظيم طليعة العمال وأصدرت بيانا يؤيد «حركة الجيش» كحركة وطنية ضد الملكية والاستعمار ولكن مع تحذير من تحولها لديكتاتورية عسكرية. لم يمض سوى أسابيع معدودة ووقع حادث كفر الدوار.

بالنسبة لـ«محروس» وكثير من العمال مثل حادث كفر الدوار وإعدام خميس والبقري نقطة تحول في علاقتهم بحركة الجيش في يوليو ١٩٥٢. كان «محروس» وزملاؤه يوقفون أتوبيسات عمال كفر الدوار يسألونهم عما حدث. التبعات لم تقف عند حدود المحاكمة العسكرية الأولى للعمال.. فصدر بعدها قرار من مجلس قيادة الثورة بتجريم الإضرابات والاعتصامات العمالية، وتشكيل لجنة لتطهير النقابات من الشيوعية والشيوعيين.

كان واضحا أن عصرا جديدا يولد، شهد «محروس» بداياته عندما أضرب زملاؤه في قسم النسيج بشركة الإسكندرية للغزل عن العمل، وفي فجر اليوم الثاني من الإضراب هاجمت الشرطة المصنع واقتحمته وانهالت بالضرب على العمال واعتقلت عددا منهم وأحالتهم للمحاكمة العسكرية، وقد أصبح هذا هو الاجراء المتبع مع كل إضراب أو اعتصام عمالي، فض الإضراب بالقوة وإحالة العمال للمحاكمة العسكرية.

انتشرت الدبابات على أبواب مصانع الإسكندرية، ودارت سيارات محملة بجنود الشرطة العسكرية على المصانع تذيع عبر ميكروفوناتها خطابا يحذر العمال من «مؤامرة الإقطاع والنظام الملكي على الثورة.. وينبههم ألا يكونوا هم الفئة المستخدمة في هذه المؤامرة.. وأنه حتى لو كانت مطالبهم عادلة فليس هذا وقتها.. والمهم الآن هو نجاح الثورة».

في العام نفسه تمكن عمال مصنع شركة الطويل، التي كان يعمل بها «محروس» في البداية، من تأسيس نقابتهم. وكان المطلب الأول الذي تقدمت به النقابة لإدارة الشركة هو عودة العمال المفصولين نتيجة نشاطهم النقابي والعمالي، فعاد «محروس» للعمل بمصنعه الأول.

بحلول شهر أكتوبر ١٩٥٢ توفي والد فتح الله، ليصبح في سن الـ١٦ العائل الوحيد لأسرة تتكون من والدته و٤ شقيقات وأشقاء.

سجن الحضرة:

استمر «محروس» في نشاطه السياسي بعد عودته للعمل بمصنع شركة الطويل للغزل، حتى حلت الذكرى الثانية لإعدام خميس والبقري، عاملَيّ كفر الدوار، فقام محروس وزملاؤه بتوزيع بيان يهاجم السلطة العسكرية الحاكمة، ولم يمض سوى أيام قليلة حتى تم اعتقال «محروس» وعدد كبير من يساريي الإسكندرية.

في سن الـ١٨ يواجه محروس أول تجربة له في السجن، دون أدنى خبرة أو معرفة بكيفية التعامل مع الشرطة وتحقيقاتها. تم اعتقاله من منزله بحي باكوس ليتم نقله لنقطة شرطة شريف (قسم العطارين حاليا) ومنها لمديرية أمن الإسكندرية وهناك التقى صديقه وزميله بتنظيم طليعة العمال المحامي عبد الرحمن عبد الوهاب، حيث جرى التحقيق معهما. قبل أن يتم نقلهما لسجن الحضرة.

في سجن الحضرة سيقضي «محروس» قرابة السنتين، واجه خلالهما محاكمة عسكرية حكمت بحبسه سنة كان قد قضاها بالفعل فتم إخلاء سبيله عقب الحكم.

يصف «محروس» تجربة السجن أنها من أجمل أيام حياته باستثناء وقائع التعذيب لاحقا. تعَرف «محروس» على عدد كبير من اليساريين ممن سبقوه إلى الزنازين، وكانوا قد انتزعوا بالضغط على إدارة السجن والإضراب عن الطعام عدد من الحقوق، منها إدخال مراتب للنوم وكتب وصحف، وتشكلت لجنة باسم «لجنة الحياة العامة»، مسؤولة عن إدارة شؤون السجناء السياسيين فتقوم باستلام طعام السجن المخصص للسجناء وضمه على الطعام القادم مع زيارات الأهالي ثم توزَعه على السجناء بالتساوي. كما تشرف لجنة الحياة العامة على تنظيم مدارس لتعليم اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، ومحاضرات تثقيفية وحلقات للقراءة والنقاش وحفلات فنية.

داخل السجن تعلم «محروس» القراءة والكتابة لأول مرة، وقرأ رواية الأم لمكسيم جوركي وناقش المادية التاريخية وأسس الماركسية ونقد الاقتصاد الرأسمالي. بالنسبة لمحروس تحول السجن من فترة مهدرة إلى المرحلة التي تشكل فيها وعيه السياسي النظري، وهو تماما عكس ما ترغبه أي سلطة من تجربة السجن.

في السجن تفرض السلطة سيطرتها على أدق التفاصيل الحياتية للمسجون، مواعيد للنوم والاستيقاظ، ماذا يأكل ومتى يأكل، مساحة محددة للحركة، مواعيد لدخول الحمام. سلطة تملك وتسيطر على كل شيء داخل فراغ السجن، وسجين لا يتحكم بأي شيء حتى جسده. بهذه الطريقة تعيد السلطة «ضبط» المسجون على ما تريده من قواعد، وهذا بالضبط ما حطمه الشيوعيون حين أسسوا «الحياة العامة»

بكل نشاطها داخل سجن الحضرة، ليصبح هناك ضرورة، من وجهة نظر السلطة، لـ«تكدير الشيوعيين».

وفقا لما يحكيه «محروس»، في مارس ١٩٥٣ فوجئ السجناء الشيوعيون بهجمة من عدد من المسجونين الجنائيين المعروفين بتعاونهم مع إدارة السجن، وبدأوا الاعتداء عليهم بالضرب تلا ذلك هجوم من ضباط وأفراد الشرطة قاموا بعدها بسحبهم للزنازين ثم نقلهم بعدها، وسط استمرار الضرب، إلى عنبر التأديب ليتم حبسهم انفراديا.

استمرت حفلات التعذيب والضرب عدة أسابيع، كان الزنازين يتم فتحها بالتتالي ليتم ضربهم نهارا وليلا، ظهرا وعصرا. ثم نقلهم إلى خارج العنبر بعد تقييد أيديهم خلف ظهورهم وإلقاؤهم في حفرة بقلب السجن بعد ملأها بمياه الصرف الصحي وإجبارهم على الغطس فيها. وعند عودتهم لزنازين الحبس الانفرادي يجدون أرضها وقد تم تغطيتها بمياه الصرف الصحي. وما بين هذا وذاك استمرت حفلات الضرب حتى تغيرت ملامح بعضهم. وخلال فترة «تكدير الشيوعيين» استولت إدارة السجن والسجناء المتعاونين معها على كل متعلقات «محروس» وزملائه وتم تدمير مكتبتهم.

لم ينج الشيوعيون إلا عندما وصل خبر «التكديرة» إلى بهجت بلبول المحامي، شقيق أحد السجناء الشيوعيين، فقام بتقديم بلاغ للنيابة التي قررت الانتقال للسجن للاستماع لأقوال السجناء. نجح البلاغ في وقف التعذيب لكن الحبس الانفرادي بزنازين عنبر التأديب لم ينته إلا بعد إضراب «الشيوعيين» عن الطعام ليعودوا بعدها لعنابرهم العادية بعد فقدانهم معظم امتيازات «الحياة العامة».

سنة ١٩٥٦ تم إحالة «محروس» إلى المحاكمة العسكرية، التي قضت بحبسه سنة وتغريمه ٥٠ جنيها، فتم إخلاء سبيله بسبب قضائه مدة العقوبة بالفعل.

## الخروج من السجن ومواجهة ضيق العيش:

يخرج «محروس» من السجن ليجد حالة الأسرة وقد تضررت بشكل بالغ بغيابه، أضطر شقيقه الأصغر للعمل بشركة «الإسكندرية للغزل والنسيج» أولا ثم عينه زملاء «محروس» بشركة الطويل للغزل لاحقا. تخلى الأقارب تماما عن الأسرة التي فقدت عائلها الأساسي، حتى أن أعمامه قاموا بحرق الصور التي تجمعه بأبنائهم خوفا من الملاحقة الأمنية. وامتنعوا عن زيارة الأسرة أو مساعدتها. وجدت «أم فتح الله» نفسها وحيدة ترعى أبنائها وولدها في السجن.. ورغم هذا ساندت «محروس» خلال فترة حبسه، حتى أنها نظمت مظاهرة من أهالي المعتقلين أمام مديرية أمن الإسكندرية حينما علمت بتعرضهم للتعذيب والتنكيل، مما أوقعها في عدد من المضايقات الأمنية بعدها.

خرج «محروس» ليواجه السنوات الأصعب في حياته، بحالة صحية أنهكتها ظروف السجن والتعذيب، وأسرة تعاني العوز الشديد، وتضييق أمني يمنعه من العودة للعمل بأي من مصانع النسيج، فقد باتت صوره وزملاءه العمال ممن تم اعتقالهم على أبواب المصانع تمنع دخولهم وتسد عليهم أي فرصة للعمل.

اضطر «محروس» للعمل في عدد من الأعمال اليدوية المؤقتة مثل البناء، ثم تسوية «الحجارة والزلط» بين قضبان الترام، ثم نظافة عربات المواصلات العامة، ثم مصنع بدائي لإعادة صهر «خردة الحديد» قبل أن يتم فصله من ذلك المصنع بعد زيارة أحد أفراد المباحث لإدارته وسؤالها عن «محروس» والتحريض ضده.

أثرت فترة الأعمال اليدوية التي امتهنها «محروس» فيما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨، فضلا عن سكن الأسرة كلها بحجرة واحدة تتسرب لها مياه الأمطار طوال الشتاء، على حالته الصحية بشكل سلبي، أو شك على الإصابة بالربو، وانتهت هذه الفترة بالتحاقه بالخدمة العسكرية في الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١.

ينهي «محروس» فترة خدمته العسكرية ليجد شقيقه طريح المرض بمستشفى الصدر بسبب إضطراره للعمل رغم سوء حالته الصحية أيضا، وظل يعاني من المرض حتى وفاته سنة ١٩٦٣. ليعود محروس مرة أخرى العائل الوحيد لأسرته.